



جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم محاسبة

إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
في الجامعات الليبية العامة
(دراسة استكشافية)

إعداد الطالب: أكرم الشارف الجالي دخان

إشراف الدكتور: عيسى عبد الله عيسى الغنودي

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

(2022م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2019/03/16م

الموافق 13/شعبان/1443هـ قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فِی سَبِیْلِ اللّٰهِ عَمَلِكُمْ وَرِسُوْلَهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ وَسَتُرَدُّوْنَ اِلَیَّ

عَالَمِ الْغِیْبِ وَالشَّهَادَةِ فِیْ نَبِّئِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ﴾

بِسْمِ اللّٰهِ
الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(سورة النوبة/ الاية "105)

إهداء

إلى والدي الغالي الذي علمني معنى الصبر رحمة الله عليه

إلى أُمي الحبيبة التي كان رضاها منيراً لدربي ومصدراً لسعادتي

إلى زوجتي الغالية، بارك الله فيها حبا ووفاء، لصبرها بانشغالي في تحصيل العلم

إلى ابنتي شهد حفظها الله وأدامها نورا لعيني وقلبي

إلى أحبائي و أصدقائي

إلى كل من قدم لي العون والمساعدة

أهدي لهم ثواب هذا العمل المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ: عيسى عبد الله عيسى الغنودي، لتوجيهاته

العلمية التي كانت سراجاً يبين الطريق لي في كل مراحل إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم استبانة هذه الرسالة

لما بذلوه من جهد ونصح أسهم في إثرائها.

وكما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الفاضلين عضوي لجنة المناقشة

لتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظتهما عليها لإعطائها عمقاً أكبر.

وختاماً أتوجه بالشكر إلى كل من شجعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل مواصلة

العمل وإتمام الرسالة.

الباحث

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة، ودراسة مستوى إدراك المسؤولين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومدى كفاية التشريعات والقوانين التي تلزم بتطبيقها، بالإضافة إلى التعرف على مدى توفر كوادر محاسبية مؤهلة ونظام محاسبي جيد قادر على تطبيق المحاسبة الاجتماعية، وكذلك التعرف على وجود نظام حوافز فاعل لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ولقد قام الباحث بتوزيع 100 استبانة على مجتمع الدراسة بواقع 25 استبانة في كل جامعة (محل الدراسة) وقد تم استخدام منهج الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي واختبار t-test واختبار ألفا كرونباخ وذلك من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة. كما توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: إن المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة يدركون أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولا توجد مقومات لتطبيقها، ولا تتوفر كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيقها، بالإضافة إلى أنه لا يوجد نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها: ضرورة توعية إدارات الجامعات الليبية العامة بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها والعمل على إعداد نماذج محاسبية تساعد الجامعات الليبية العامة على تطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية، وكذلك يجب توفير مقومات تطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية بإدارات الجامعات الليبية العامة، وذلك لإمكانية تطبيقها، حيث إنه إذا توفرت الإمكانيات المتمثلة في: (إدراك واضح لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، نظام محاسبي جيد، كادر محاسبي كفاء، قوانين وتشريعات إلزامية، ونظام حوافز فاعل...) يمكن من خلال هذه الإمكانيات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات الدالة: المحاسبة، المسؤولية الاجتماعية، الجامعات الليبية العامة.

Abstract

The aim of this study is to identify the possibility of implementing the system of accounting for social responsibility in Libyan public universities. examining the level of awareness of officials of the concept of social responsibility and the adequacy of the legislation and laws that are required to apply it, In addition to recognizing the availability of qualified accounting cadres and a good accounting system capable of applying social accounting, as well as identifying an effective incentive system for the implementation of the Social Responsibility Accounting System.

The researcher distributed 100 questionnaires to the study community with 25 questionnaires at each university (the subject of the study). The descriptive and analytical statistical method was used to analyse data and test hypotheses, using percentages, iterations, computational mean and alpha testing.

In order to reach the required results. T-Test Kronbach and Test

The study has also reached several conclusions, the most important of which are: the officials of the Libyan public universities are aware of the importance of implementing the system of accounting for social responsibility, but there are no elements for its implementation. There are no qualified accounting staff to implement it. Moreover, there is no good accounting system capable of implementing the system of accounting for social responsibility in Libyan public universities.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Public Libyan university administrations should be sensitized to the concept of social responsibility and its importance, and work should be done to prepare accounting models to help public Libyan universities implement the social accounting system. The elements for the implementation of the social accounting system in the administrations of public Libyan universities must also be provided for their possible application. (Clear recognition of the importance of social responsibility accounting, a good accounting system, an efficient accounting cadre, mandatory laws and legislation, and an effective incentive system...) It is through these possibilities that the Social Responsibility Accounting System can be implemented.

Keywords: Accounting, Social Responsibility, Libyan Public Universities

الفهرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الآية القرآنية	أ
	الإهداء	ب
	شكر وتقدير	ج
	الملخص باللغة العربية	د
	الملخص باللغة الإنجليزية	هـ
	فهرس المحتويات	و
	قائمة الجداول	ح
	قائمة الملاحق	ي
الفصل الأول		
الإطار العام للدراسة		
1أ	المقدمة	2
ثانيا	الدراسات السابقة	3
ثالثا	مشكلة الدراسة	8
رابعا	فرضيات الدراسة	10
خامسا	أهداف الدراسة	11
سادسا	أهمية الدراسة	11
سابعا	متغيرات الدراسة	12
ثامنا	حدود الدراسة	12
تاسعا	منهجية الدراسة	13
عاشرا	محتويات البحث	13
الفصل الثاني		
الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية		
	المقدمة	15
1-2	المسؤولية الاجتماعية، أسبابها، مفهومها، أهميتها.	17
2-2	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، نشأتها، تطورها، وأسبابها.	23

الصفحة	الموضوع	الرقم
26	مفهوم المحاسبة الاجتماعية	3-2
29	أهمية المحاسبة الاجتماعية	4-2
30	مداخل تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	5-2
31	مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	6-2
37	المفاهيم العامة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	7-2
39	مفهوم نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	8-2
40	مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	9-2
40	أهداف تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	10-2
42	مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومعوقاتها.	11-2
43	خصائص تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	12-2
43	معوقات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	13-2
47	فروض المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	14-2
47	مبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	15-2
49	مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	16-2
55	نشأة الجامعات الليبية العامة وتطورها	17-2
56	أهداف التعليم الجامعي في ليبيا	18-2
58	الخلاصة	
الفصل الثالث		
الدراسة الميدانية		
60	المقدمة	
60	نبذة عن الجامعات الليبية محل الدراسة	1-3
60	أهداف الدراسة الميدانية	2-3
61	مجتمع الدراسة	3-3
61	عينة الدراسة	4-3
62	مصادر الدراسة	5-3
62	أداة الدراسة	6-3
63	صدق أداة الدراسة وثباتها	7-3
64	الأساليب الإحصائية المستخدمة	8-3

الصفحة	الموضوع	الرقم
65	تحليل البيانات واختبار الفروض	9-3
83	الخلاصة	
	الخاتمة العامة و النتائج والتوصيات	
85	الخاتمة العامة	أولاً
86	النتائج	ثانياً
87	التوصيات	ثالثاً
87	الدراسات المستقبلية المقترحة	رابعاً
88	قائمة المراجع	
98	الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)	1
65	توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي	2
66	توزيع أفراد العينة وفق التخصص العلمي	3
67	توزيع أفراد العينة وفق الوظيفة	4
68	توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	5
69	قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد في الدراسة	6
70	مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	7
70	إجابات أفراد العينة عن فقرات إدراك المسؤولين أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	8
72	إجابات أفراد العينة عن فقرات التزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	9
73	إجابات أفراد العينة عن فقرات توافر نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق	10

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	
74	إجابات أفراد العينة على فقرات توافر كوادر محاسبية لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	11
75	إجابات أفراد العينة عن فقرات توافر نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	12
77	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov	13
78	نتائج اختبار حول إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	14
79	نتائج اختبار حول توفر القوانين و التشريعات بإدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	15
79	نتائج اختبار حول وجود نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	16
80	نتائج اختبار حول وجود كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	17
81	نتائج اختبار حول وجود نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	18
82	نتائج اختبار حول توفر مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة	19

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
66	توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي	1
67	توزيع أفراد العينة وفق التخصص	2
68	توزيع أفراد العينة وفق الوظيفة	3
69	توزيع أفراد العينة وفق سنوات الخبرة	4

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
99	قائمة المحكمين	1
100	الاستبانة	2
104	نتائج التحليل الإحصائي	3

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً	المقدمة
ثانياً	الدراسات السابقة
ثالثاً	مشكلة الدراسة
رابعاً	فرضيات الدراسة
خامساً	أهداف الدراسة
سادساً	أهمية الدراسة
سابعاً	متغيرات الدراسة
ثامناً	حدود الدراسة
تاسعاً	منهجية الدراسة
عاشراً	محتويات البحث

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

تعد المحاسبة الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي، إذ تمثل خروجاً عن الأدوار التقليدية للمحاسبة، حيث ازداد وعي المجتمع وأصبح من غير المقبول الوقوف عند تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنشأة دون تحقيق الأهداف الاجتماعية (عبد العزيز، 2016، ص106). كما أن هناك منظمات رائدة على مستوى العالم مازالت تقدم مبادرات تتعلق بمسؤولية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث أطلقت الأمم المتحدة الميثاق العالمي بهدف تشجيع قطاع الأعمال في مجال حقوق الإنسان وإجراءات العمالة والبيئة (www.un.org).

كما أن اقتناع منظمات الأعمال بأن العناية بقضايا المجتمع سوف يمكنها من المنافسة والبقاء في السوق وأن المنشأة لا يمكن أن تستمر وتتمو في مجتمع مليء بالمشكلات البيئية والاجتماعية (القرني، 2014). لذلك تظهر الحاجة إلى تطوير مهنة المحاسبة لتشمل المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن أجل تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كان لابد من إدراك الإدارة مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية ومن ثم تطبيقها وبعد ذلك الإفصاح عنها من خلال التقارير المالية التي تعدها إدارة المشروع (حبيب، 2011، ص2). وبذلك تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وضرورة إدراكها لأهمية تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية وأهدافها الاجتماعية (جودة، 2011).

ولقد حثت العديد من المنظمات العالمية الشركات على تفعيل ودعم ما يصدر منها من معايير المجتمع والبيئة، ومن هذه المنظمات: المنظمة الدولية للمعايير أيزو بالمواصفات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية الأيزو 26000، والميثاق العالمي للأمم المتحدة في مجالات: حقوق الإنسان، معايير العمل، البيئة ومكافحة الفساد، وكل ذلك بهدف رفع مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسينها (الزامل، 2015).

كما أن تلبية مصالح أصحاب المصلحة، وتوضيح مدى إسهام الشركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، يتحقق في الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الليبية (بيوض، 2013). وأن معظم المصارف التجارية العاملة في ليبيا قد أفصحت عن المعلومات الاجتماعية في أماكن متفرقة من تقاريرها السنوية، حيث تناولت معظم المجالات الاجتماعية، إلا أنه تبين عدم وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها مطبقة فعلا داخل المصارف التجارية (قطاطي، 2012) ومن خلال تلك الدراسات جاءت فكرة الدراسة في البحث عن مدى إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية موضوع المسؤولية الاجتماعية من نواحي مختلفة، وفيما يلي نعرض بعض الدراسات السابقة وأهم النتائج التي توصلت إليها:

أ- الدراسات العربية

(1) دراسة (اللولو، 2009) مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما لا تتوفر قوانين أو أنظمة تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة لعل أهمها: يجب أن يكون للحكومة موقف وممارسات ايجابية اتجاه الشركات المساهمة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال تشريعات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية.

(2) دراسة (حبيب، 2011) مدى إدراك المصارف التجارية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الفلسطينية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة،

من أهمها أن هناك إدراك لدى إدارة المصارف التجارية الفلسطينية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين، كما تظهر المصارف التجارية الفلسطينية عناية تجاه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي لكن بصورة غير كافية، وذلك من خلال إسهاماتها المتنوعة في تنمية المجتمع المحلي، وكذلك أن إدارة المصارف التجارية المحلية تدرك أهمية قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى توصيات عدة، منها:

أولاً: المصارف مطالبة ببذل المزيد من العناية بمسئولياتها الاجتماعية تجاه موظفيها لا

سيما فيما يتعلق بتوفير نظام للتأمين والمعاشات يرضي موظفيها.

ثانياً: أن تقوم المصارف بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة.

(3) دراسة (قطاي، 2012) الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف التجارية العاملة في ليبيا بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية من واقع دراسة تقاريرها السنوية المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها ما يلي:

أولاً: تبين ان المصارف التجارية التي شملتها الدراسة قد أفصحت عن المعلومات الاجتماعية في تقاريرها السنوية في أماكن متفرقة وبمستويات متفاوتة ومتزايدة خلال سنوات الدراسة.

ثانياً: تبين من خلال الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف التجارية الليبية عدم وجود نموذج محاسبي يمكن من خلاله الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي تهدف إلى الرفع من مستوى الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية وصولاً إلى تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية.

(4) دراسة (رحماني، 2014) تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتعرف أيضاً على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها من الناحية النظرية إن تبني المسؤولية الاجتماعية يحقق

فوائد عديدة كالمحافظة على البيئة وزيادة ولاء العاملين، ومن الناحية التطبيقية إن المؤسسة محل الدراسة حازت على مختلف المواصفات المتعلقة (بالجودة والصحة والسلامة المهنية والبيئية)، وهذا ما يؤكد على فوائد تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولعل أهم توصيات الدراسة تتمثل في اعتبار الأنشطة الاجتماعية جزءاً رئيساً من أنشطة المؤسسة يتم متابعتها من قبل متخصصين، والعمل على تطوير كفاءة العاملين باستمرار لزيادة الكفاءة وتحسين الإنتاجية. (5) دراسة (درغام، والآخريين، 2015) مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوفر كادراً محاسبياً كفواً قادراً على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، كما أن النظام المحاسبي المطبق في الشركات (موضوع الدراسة) لديه القدرة على قياس الأداء الاجتماعي، ويتوافر لديها قوانين وتشريعات تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وتوجد علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات تطبيقها، ولعل من أهم توصيات الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مازالت دون المستوى المطلوب، حيث تتبلور كونها ممارسة جزئية فردية تتطلب مزيداً من الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة من الشركات نفسها والحكومة والجهات الشرعية والمؤسسات الأهلية والمهنية.

(6) (المزوعي، الطويل، 2017) دور المحاسبة الاجتماعية في قياس التنمية المستدامة في الشركات الصناعية (دراسة تطبيقية بالشركة الليبية للحديد والصلب، مصراته).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإسهامها في تحقيق التنمية المستدامة في البيئة المحلية وبيان مدى الترابط بينهما، وكذلك دورها في عملية قياس وتحليل تكاليف التنمية المستدامة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها ما يلي:

أولاً: هناك أهمية بالغة لإظهار المحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية داخل الشركة وذلك لتلبية المطالب الاجتماعية وللضغوط المتزايدة من فئات المجتمع.

ثانياً: لا تقوم الشركة بتطبيق المحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية، ويكمن سبب ذلك في عدم إدراك الإدارة لأهمية المسؤولية الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى توصيات عدة منها ما يلي:

أولاً: على الشركة فصل وبيان أصول الأنشطة الاجتماعية وتبويبها وفقاً للنموذج المقترح.

ثانياً: على الشركة اللبينة للحديد والصلب أخذ زمام المبادرة بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وممارستها.

(7) (السويح، النعاس، 2017) مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية اللبينة.

هدفت الدراسة إلى تحليل المفاهيم والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعرفة مدى إدراك إدارات المصارف التجارية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوضيح وتقصي درجة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج التطبيقي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي عدم وجود إدراك من إدارات المصارف التجارية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى توصيات عدة، من أهمها:

أولاً: إن مسؤولية إدارات الفروع والأقسام بالمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة هي ترسيخ مفهوم أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتطبيق آلياتها وفق المعايير الدولية.

(8) (الإمام، هناء، 2018) إشكالية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية القيام بعملية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية، وكذلك محاولة إعطاء نظرة على إشكالية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها لا يزال الفكر المحاسبي المعاصر لم يتوصل إلى طرف محاسبية تتميز بالموضوعية في عملية القياس المحاسبي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التغير النقدي عن هذه التكاليف بالقياس النقدي، ولعل أهم ما وصت به الدراسة حث المسؤولين في الشركات بالتطبيق الفعلي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية بجميع مجالاتها و أنشطتها الأربعة.

(9) (نصير، دمدوم، 2019) مداخل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المشاريع
المقاولاتية في ظل التنمية المستدامة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء الخاص بكل مستوى من المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي بصورة مستقلة و تقييم أداء الوحدة الاقتصادية ككل، وتوصلت الدراسة بأن تكون المسؤولية الاجتماعية مجموعة منظمة من القوانين والممارسات التي تتحلي بالتطبيق الأخلاقي لجميع القرارات الصادرة من المنظمة، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات لعل أهمها: على المؤسسة احترام مبدأ المساءلة العامة، والتي تضمن تيسير وتعميم أساليب المسؤولية لتشمل جميع مستويات التنظيم وليس الإدارة فقط.

ب - الدراسات الأجنبية

1- The social Accounting project and Accounting organizations Society(Gray, ROB) 2002.

مشروع المحاسبة الاجتماعية و المؤسسات المحاسبية و المجتمع

وهدفت الدراسة إلى مراجعة أدبيات المحاسبة الاجتماعية خلال 25 سنة، و الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات و الجمعيات المحاسبية في تطور مهنة المحاسبة الاجتماعية، وبينت الدراسة أن المحاسبة الاجتماعية صممت لفتح المجال لأنواع جديدة من المحاسبة من بين أدبيات المحاسبة التقليدية.

2- The Extent of social Responsibility Accounting Industrial Zones in (1)Application in the Qualified Jordan.(Rahahleh and Sharairi ,2008)

هدفت الدراسة إلى مجموعة من الأهداف من أهمها: تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتحديد مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في مدينة الحسين الصناعية بالأردن، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج من أهمها: عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في مدينة الحسين الصناعية، وتقوم الشركات موضوع الدراسة بتطبيق مجالات

المحاسبة المسؤولة الاجتماعية بشكل محدود، كما يعد غياب التشريعات أحد أسباب ضعف تطبيق المحاسبة المسؤولة الاجتماعية، ومن أهم توصيات الدراسة : **أولاً:** يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات المعتمدة في الأردن فيما يتعلق بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. **ثانياً:** ضرورة الاهتمام الكافي بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها. **ثالثاً:** إعداد ورش عمل حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لعمال الشركات الصناعية.

(3) – (Yu lina Hui Ho , 2012) Preventing Corporate Corruption: The Role of Corporate Social Responsibility Strategy.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في منع الفساد في الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المسؤولية الاجتماعية تحسن الأرباح، وتعزز احترام الشركة في السوق، وزيادة المبيعات، كما أظهرت النتائج أيضاً أن المسؤولية الاجتماعية تسيطر على الفساد في الشركات بطريقتين الأولى خارجية من خلال اللوائح الشديدة و الرقابة والعقوبة و والدوافع الذاتية التي تؤكد على النزاهة والرقابة الذاتية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبين للباحث أن هناك ندرة في الأبحاث المحلية التي تناولت موضوع إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإن أغلب الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع كانت في دول مختلفة لاسيما في الدول المتقدمة التي اعتنت بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية، كما ركزت الأبحاث المتعلقة بالجانب الاجتماعي في ليبيا على الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية إلا أنه لا يوجد نموذج محاسبي يمكن من خلاله قياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها، ولعل من أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تبحث في إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية، ولذلك فإنها تختلف عن الدراسات المحلية في المجال الاجتماعي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

إن دراسة البيئة الخارجية تعد من الموضوعات المهمة لمنظمات الأعمال؛ لأن متغيرات البيئة الخارجية تؤثر في ممارسات المنظمة وعلي أدائها سيما بعد المناداة بضرورة الالتزام الأخلاقي والاجتماعي، حيث زاد الضغط على منظمات الأعمال لتتحمل المسؤولية الاجتماعية،

وقد كان لغياب المسؤولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين ومنظمات الأعمال الأمريكية دور في وقوع الأزمة العالمية (2008) حيث لم يكن هناك التزام اتجاه أصحاب المصالح، كما تم إخفاء حقيقة البيانات المالية على الأطراف القانونية وفي النهاية أدت الأزمة إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية نتيجة لانهايار العديد من الكيانات الاقتصادية (وهيبة، 2014).

وإن تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يحقق فوائد عديدة للمجتمع كالمحافظة على البيئة، وزيادة ولاء العاملين، وتحسين صورة المؤسسة أمام المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق مبدأ الربح على المدى البعيد (رحماني، 2013). حيث أدى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية إلى الإسهام في تحسين مستوى الرفاهية للمجتمع الفلسطيني والحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر والتلوث البيئي (اللولو، 2009).

وإن أغلب المؤسسات الليبية العامة لا تعتنى بالمسؤولية الاجتماعية كما أثبتت ذلك دراسات عدة حيث أشار الناكوع في دراسته إلى أن الشركة محل الدراسة لا تطبق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وذلك راجع لأسباب عدة منها، وجود مشاكل في القياس المحاسبي (الناكوع، 2009) حيث لا توجد معايير يستند إليها لقياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه بالقوائم المالية (الشايبي، 2006). وإن مفهوم أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية غامض وغير واضح من وجهة نظر مديري الفروع بالمصارف التجارية العاملة في مصراتة (السويح، النعاس، 2017). وتضيف دراسة المزوغي والطويل إلى أن هناك أهمية بالغة لإظهار المحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية داخل الشركة الليبية للحديد والصلب من خلال قياسها والإفصاح عنها؛ تلبية للمطالب الاجتماعية ونتيجة للضغوط المتزايدة من فئات المجتمع ذات العلاقة (المزوغي، الطويل، 2017).

لذلك يجب ان يكون هناك اهتمام من قبل المؤسسات الليبية العامة بأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولذا سنتناول الدراسة موضوع تطبيقها في الجامعات الليبية العامة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي العامة في ليبيا وذلك حتى ترقى الجامعات الليبية إلى المستوى المطلوب، و يمكن وضع مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- ما إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة؟
ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يدرك المسؤولون بإدارات الجامعات الليبية العامة أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

2- هل القوانين والتشريعات الليبية تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها؟

3- هل توجد كوادر محاسبية مؤهلة لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

4- هل يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

5- هل يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا تتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وتندرج تحتها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يدرك المسؤولون بإدارات الجامعات الليبية العامة أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الثانية: القوانين والتشريعات الليبية لا تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

خامساً: أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف التالية:
- أ- التعرف على مستوى إدراك الإدارة في الجامعات الليبية العامة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- ب- التعرف على مدى كفاية التشريعات والقوانين الملزمة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
- ج- التعرف على مدى توفر كوادر محاسبية مؤهلة لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- د- التعرف على قدرة النظام المحاسبي المطبق في الجامعات الليبية العامة على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- هـ- التعرف على وجود نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

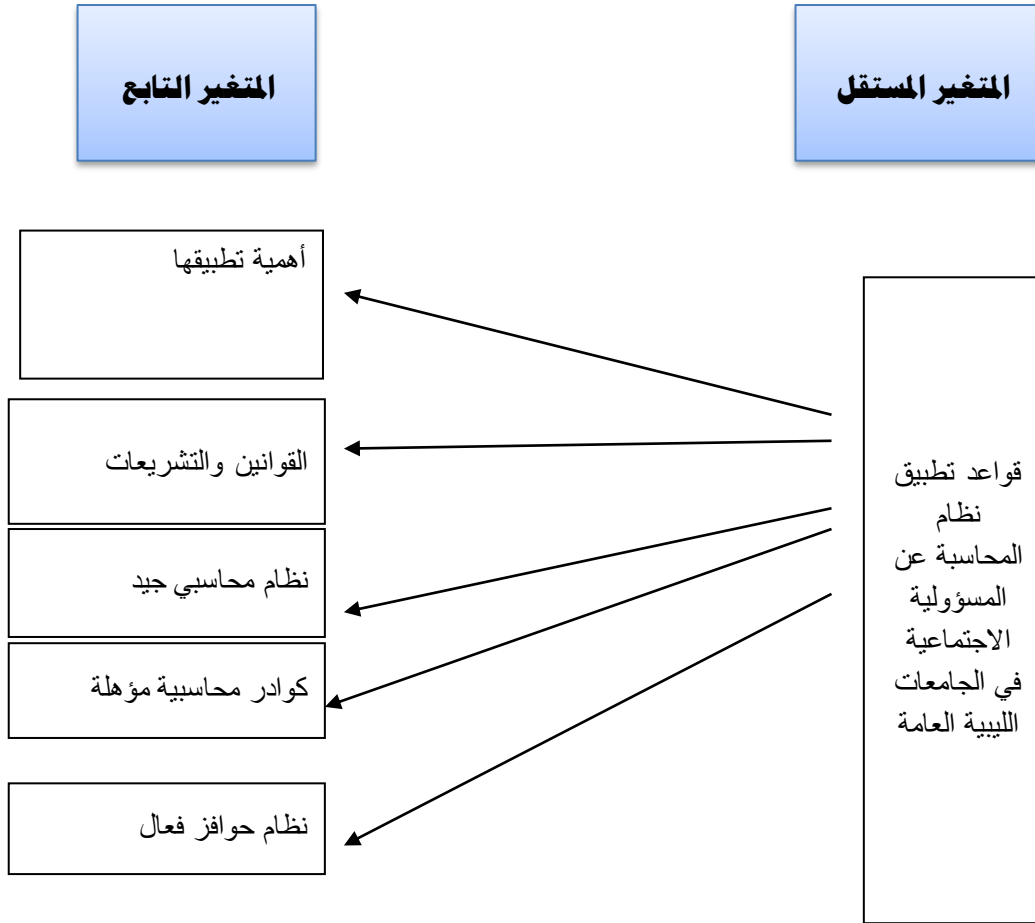
سادساً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من كونها تعالج أحد المواضيع المهمة التي تفتقر إليها البحوث العربية والمحلية ومحاولة الإسهام في أدبيات الموضوع وإثراء المكتبة العربية لا سيما الليبية التي تعاني من ندرة البحوث والدراسات في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بتطبيقها من قبل إدارات الجامعات الليبية العامة، كما إن تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة يأتي في إطار تطبيق أنظمة محاسبية متطورة، وبالتالي الارتقاء بالأنظمة المحاسبية المعمول بها في ليبيا، وتتبع أهمية الدراسة بالنسبة إلى المجتمع في كونها تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الليبي والحد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كال فقر والبطالة، وأيضاً تأتي أهمية الدراسة بالنسبة إلى الباحث في أن تكون هذه الدراسة لبنة مهمة في مجال المسؤولية الاجتماعية والإسهام في سد الفجوة في أدبيات الموضوع في ليبيا لكونها تعالج موضوعاً يتعلق بإمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الليبية العامة.

سابعاً: متغيرات الدراسة

تحتوي الدراسة على متغيرين: متغير مستقل ويتمثل في قواعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة، ومتغير تابع وهو إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في إدراك إدارات الجامعات الليبية العامة لأهمية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والقوانين والتشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وكذلك وجود نظام محاسبي جيد وكفاءات مؤهلة ونظام حوافز فعال لتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

نموذج المتغيرات



ثامناً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: حيث يقتصر البحث على الجامعات الليبية العامة، جامعة الزاوية، جامعة طرابلس، جامعة صبراتة، جامعة غريان

الحدود الزمانية: كانت هذه الدراسة خلال الفترة 6- 11 / 2021.

الحدود الموضوعية: سيتم إلقاء الضوء على المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .

تاسعاً: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يتضمن استقراء آراء عينة الدراسة ثم اختبار الفروض للوصول إلى النتائج وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات والمقالات والبحوث العلمية التي لها صلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في صياغة الإطار النظري للدراسة، وكذلك الاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي يقوم على اختبار فرضيات الدراسة وتحديد مدى صحة هذه الفرضيات من خلال الربط بين نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وإمكانية تطبيقها، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

عاشراً: محتويات البحث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة .

الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .

الفصل الثالث: تحليل البيانات وتفسير النتائج.

الفصل الرابع: الخلاصة (النتائج، التوصيات، دراسات مقترحة)

الفصل الخامس: الملاحق

الفصل الثاني

الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

المقدمة

- 1-2 المسؤولية الاجتماعية: أسبابها ، مفهومها وأهميتها.
- 2-2 المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، نشأتها، تطورها، وأسبابها.
- 3-2 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 4-2 أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 5-2 مداخل تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 6-2 مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 7-2 المفاهيم العامة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 8-2 مفهوم نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .
- 9-2 مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 10-2 أهداف تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 11-2 مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 12-2 خصائص تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 13-2 معوقات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 14-2 فروض المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 15-2 مبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 16-2 مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
- 17-2 نشأت الجامعات الليبية وتطورها
- 18-2 أهداف التعليم الجامعي في ليبيا

المقدمة

إن توقعات المجتمع وتقدير متطلباته أصبح إلزاما على مشروعات الأعمال أن تعمل على مقابلة هذه التوقعات، حيث إن منظمات الأعمال ملزمة (سواء من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الرأي العام) بالوفاء بأشكال مختلفة بمسئولياتها الاجتماعية في حدود إمكانياتها (حبيب، 2011)، كما إن الإسهام بتحقيق الرفاهية الاجتماعية أصبحت وجهة الاقتصاديات الحديثة، وهذا ما ناشدت به الأمم المتحدة بشأن قيام الدول بمشاريع التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي بجانب الاقتصادي، وذلك من خلال تغيير سياسة الدولة الاقتصادية والتشريعية اتجاه الرفاه الاجتماعي (اللولو، 2009).

وذلك ما جعل المنظمات في أمس الحاجة للتكيف مع كل المستجدات التي تحدث في قطاع الأعمال، بوصف أن المنظمة نظام مفتوح يوتر ويتأثر بالبيئة التي تعمل فيها، إذ إن تجاهلها للأحداث والضغوطات سوف يعرض وجودها في السوق للخطر، ومن أهم هذه المتغيرات التي برزت في الآونة الأخيرة مفاهيم ترتبط بضرورة مراعاة منظمات الأعمال الجوانب الأخلاقية والاجتماعية في نشاطاتها والدعوة إلي عدم طغيان الهدف الربحي على دورها الاجتماعي اتجاه كل الأطراف من ذوي المصالح أو غيرهم في المجتمع (وهيبة، 2014، ص36). كما يفرض على استمرار أي منشأة القيام بمسئولياتها الاجتماعية، حيث إنه هناك مسؤولية اجتماعية لأي منشأة اقتصادية، ولا بد أن تسهم المنشأة في حل مشاكل المجتمع المختلفة وأن تسهم أيضا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ما يعود عليها بمزايا عدة منها الميزة التنافسية والسمعة الطيبة والمحافظة على الزبائن لديها وغيرها (ابوعمار، 2017).

كل ذلك أدى إلى تبني منظمات الأعمال تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ما يخدم أهدافها بطريقة تحافظ على مكانتها في بيئة الأعمال، سيما مع ازدياد شدة المنافسة بين منظمات الأعمال، الأمر الذي يتطلب من الإدارة بمنظمات الأعمال أن تكون أكثر إدراكا من أي وقت معنى الأهمية الكبيرة لتلك المسؤولية والوفاء بها، من أجل نجاح مهامها وتحقيقا لأهدافها الإستراتيجية، إذ إن الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية يجب أن يشمل مختلف الفئات الاجتماعية. ولكي يتم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عمليا يجب على صناع القرار في منظمات الأعمال أن يأخذوا في الحسبان إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية لها وكذلك

أهمية تطبيقها، وذلك من أجل النهوض بها، وهذا يتطلب تطوير النظرة نحو المنظمات من خلال اختيار النموذج الذي يتماشى مع تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المنظمات التي تتبنى هذا النظام (المزوعي، الطويل، 2017، ص185).

لذلك فإن هذا الفصل سوف يوضح الجانب النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يحتوي هذا الفصل على المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في أسباب ظهورها ومفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها، وكذلك المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المتمثل في نشأة وتطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأسباب ظهورها وكذلك مفهوم وأهمية ومداخل ومجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أهم المفاهيم المتعلقة به، كما يحتوي أيضا على نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية المتمثل في مفهوم ومكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأهم أهدافها ومزايا وخصائص نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك أهم معوقات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك على فروض ومبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهم مقومات تطبيقها، إضافة إلى ذلك يحتوي على نشأة الجامعات الليبية العامة وتطورها، وأهداف التعليم الجامعي في ليبيا.

2-1: المسؤولية الاجتماعية: أسبابها، مفهومها، و أهميتها

أ- أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية

هناك اتفاق بين أغلب الباحثين على أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية، وقد أشار رزيق في دراسته إلى مجموعه من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على ظهورها، ومنها ما يلي (رزيق، 2009، ص20) :

1- الضغوط الاجتماعية وتعدد الأطراف المستفيدة:

تعد الضغوط الاجتماعية إحدى العوامل التي تجعل الإدارة تعتني بدورها الاجتماعي، وتحمل المسؤوليات الاجتماعية، فالمنظمة ككائن اجتماعي تعمل على تحقيق مصالح أطراف متعددة وهذه المصالح إذا لم يتم تحقيقها فإن هذه الأطراف تتحرك للضغط على المنظمة حتى تلبي مطالبها، وقد يأخذ هذا الضغط صوراً متعددة قد تتمثل في إضرابات العاملين أو مطالب اتحادات العمال، وقد تأخذ الضغوط الاجتماعية شكل قوانين تصدرها الجهات الحكومية.

2- تغير حاجات المجتمع:

من الأسباب الرئيسة لظهور المسؤولية الاجتماعية هي الحاجات المتغيرة للناس، فقديمًا كانت حاجات الناس تقتصر على الحاجة إلى الدخل الاقتصادي والحاجة إلى الأمن، وكانت المنظمات في تلك الفترة تتولى توفير المنافع الاقتصادية بحسب حاجات الناس في ذلك الوقت، وحينًا تحولت رغبات المجتمع إلى الرغبات الاجتماعية ولهذا كان اقتصار المنظمات على دورها الاقتصادي فحسب لم يعد متآلفًا مع احتياجات المجتمع، ويمكن تفسير هذا الاتجاه بترتيب الاحتياجات الذي يفترض أن توجد في صورة أولويات تأخذ شكلًا هرميًا، وإنه كلما أشبعت الحاجات الأساسية فإن حاجات جديدة ستظهر في أعلى الهرم، وإذا تم التسليم بأن الحاجات الأساسية والأمن قد أشبعت نسبيًا، لاسيما في الدول المتقدمة فإن الحاجات الاجتماعية سوف تظهر تدريجيًا وتلح حتى تشبع وتظهر حاجات جديدة.

3- التغيرات في البيئة:

حدثت تغيرات بيئية مختلفة مما أدت إلى ظهور المسؤولية الاجتماعية، ومن أهم هذه التغيرات ما يلي:

أ- إن فتح مجالات جديدة للعمل لأفراد المجتمع أصبح يعتمد على المنظمات الناجحة التي تعمل على تحقيق التوازن بين مصلحة أصحابها والعاملين بها.

ب- الأصوات المنادية بضرورة توفير المنظمات لاحتياجات الأفراد وإشباعها حتى تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع.

ج- إن الاعتداء المتزايد من جانب المنظمات على الموارد الطبيعية المتمثل في تلوث الهواء والماء بنفايات العمليات الصناعية في المنظمات قد أوجد عبئاً كبيراً على المجتمع لمواجهة الأضرار الناتجة من هذا التلوث.

4- تغير دور الإدارة:

ترتب على ظهور الشركات المساهمة و كبر حجم المنظمات تغير النظرة إلى الوظيفة فأصبحت الإدارة تخطط سياسة المنظمة واضعة في حسابها المصلحة العامة للمنظمة باعتبارها شخصية معنوية، وأصبحت المنظمة تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع ممثلة في أرباح معقولة لأصحابها وأجور عادلة لعمالها وخدمة أو سلعة جيدة للمستهلك، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي تعيش فيه (الناكوع، 2009، ص21).

5 - كبر حجم المنظمات:

لقد تغيرت المنظمات وتطورت من حيث الحجم من منظمات صغيرة إلى منظمات كبيرة تأخذ شكل الشركات المساهمة، وهذا التطور أدى إلى تغير المسؤولية الملقاة على عاتق المنظمة، فالقوة الاقتصادية والاجتماعية هي نتائج مباشرة أو غير مباشرة لحجم العمل، فبعض الشركات سيطرت على مدينة والبعض الآخر يسيطر على صناعة. حيث أصبح بعض دخل الشركات يزيد على الدخل القومي لبعض الدول، وبسبب تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي أصبحت قوة اقتصادية تنافس على الموارد مع المؤسسات السياسية وتؤثر فيها (رزيق، 2009، ص22). ويرى الباحث مما سبق أن الضغوطات الاجتماعية على المنظمات من أهم أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتحمل المنظمات مسؤولياتها الاجتماعية، بالإضافة

إلى تغير حاجات المجتمع والتغيرات البيئية، كما أن دور الإدارة وكبر حجم المنظمات ساعدت أيضا على ظهور المسؤولية الاجتماعية.

ب- مفهوم المسؤولية الاجتماعية

إن المالك يشرف بشكل مباشر على مختلف نشاطات المشروع عندما تكون الوحدات الاقتصادية صغيرة، وعندما تنمو تلك المشروعات فإنه يوجب على المالك إعطاء مسؤولية إدارة بعض الأنشطة لأشخاص آخرين، ويعتمد نجاح المشروع على مدى نطاق المسؤولية الممنوحة لإدارة تلك المشروعات (مرتجي، 2007، ص23).

و بظهور العولمة التي اجتاحت العالم ظهرت المسؤولية الاجتماعية نتيجة لردود الفعل ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي، لاسيما بعد تنامي ظاهرة الفقر، وذلك نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية، كما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة فهو مفهوم متغير ودائم التطور، حيث يحث الشركات علي العناية بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفحاء، 2012، ص14).

إضافة إلى ذلك فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ينظر إليه على أنه واجب ديني أولا و وطني ومجتمعي ثانيا، ويعني بذلك انتهاج المنظمة نهجا يتصف بالمساءلة أمام جميع الأطراف المستفيدة، سواء كانت أمام مآكها ومساهميها أو أمام جميع الأطراف الأخرى، بحيث يحقق مفهوم التنمية المستدامة حفظ حق الأجيال القادمة، وأن تلزم المنظمات بهذه المسؤولية بشكل طوعي ولا تنتظر جراء التزامها هذا الحصول على منافع مباشرة (العودات، 2015، ص14).

حيث كانت المنظمات تحاول تعظيم الأرباح بكافة الوسائل في النصف الأول من القرن العشرين، ولم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروفا بشكل واضح في تلك الفترة، ومع النقد المستمر لمفهوم الأرباح فقد ظهرت عدة دوافع جعلت المنظمات تتبنى دور أكبر اتجاه البيئة التي تعمل فيها (أبوهرديد، 2017)، وبالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية فإنه هناك اجتهادات عدة هادفة إلى تعريفها:

تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع ما تقوم به المنظمات من أعمال كافة تنعكس على المجتمع بشكل يتصف بالشفافية والأخلاقيات العامة بما يتفق أيضا مع المعايير الدولية للسلوك وصولا للتكامل في جميع ممارسات المنظمة (verboven، 2011).

وعرفها (Holmes) بأنها التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها (الخفاجي وآخرون، 2008، ص 289).

ووفقا لوجهة نظر باون فإن المسؤولية الاجتماعية" مصطلح المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال سيتم استعمالها بشكل كبير مستقبلا، وستحول اهتمام رجال الأعمال لإتباع سياسات اتخاذ القرارات ومتابعة التوجيهات المرغوبة المتوافقة مع أهداف وقيم مجتمعنا"، هذا التعريف حسب ما أورده لا يعني أنه لكون رجال الأعمال أفرادًا من المجتمع لا يحق لهم انتقاد القيم المتعارف عليها وتقديم وجهة النظر الخاصة بهم لكن في نفس الوقت واعتبارهم أعضاء في المجتمع ألا يكونوا غير مبالين بهذه القيم (الدين، براق، 2016، ص 4). وقد أشارت وهيبه في دراستها إلى تعريفات عدة من قبل المنظمات والهيئات والتكتلات الدولية ومنها:

عرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المسؤولية الاجتماعية بأنها " تشكل إجراءات تدمج بموجبها منظمات الأعمال الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية. ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويشكل الامتثال لقانون الحد الأدنى من الالتزام بالمعايير التي يتعين على منظمات الأعمال مراعاتها (UNCTAD/ITE/TEB/2003).

تعرف مواصفة الايزو 26000 الصادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة المسؤولية الاجتماعية بأنها ترجمة لقراراتها ونشاطاتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي:

- 1- يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاه في المجتمع.
- 2- يأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.
- 3- يحترم القوانين السارية، ويتوافق مع المعايير الدولية.
- 4- يدمج في المنظمة ككل ويتم ممارسته وتطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة (وهيبه، 2014، ص 72).

وأوردت المفوضية الأوروبية تعريفاً خاصاً للمسؤولية الاجتماعية بأنه: توحيد جميع ما تهتم به المنظمة من بيئة ومجتمع بعملياتها الداخلية وتفاعلاتها الخاصة مع أصحاب المصالح والملك على أساس طوعي" (العودات، 2015، ص 13).

ويعتقد الباحث أن التعريفات السابقة تعكس التوجه نحو الاستفادة من سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة، كما أنها تؤكد على أهمية أخلاقيات الأعمال في ممارسة النشاط الاقتصادي والإسهام في تنمية المجتمع وحل مشكلاته مثل محاربة الفقر والإسهام في تنمية المجتمع وخلق فرص عمل له، بالإضافة إلى ذلك حل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها من المشاكل التي تواجه المجتمع.

د - أهمية المسؤولية الاجتماعية

هناك وجهات نظر متعارضة حول الدور الاجتماعي التي تقوم به المؤسسات إلا أن هناك اتفاقاً عاماً لكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها ومن شأنها الوفاء بتحقيق مزايا عدة بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة، وأهمها ما يلي:

1- بالنسبة للمؤسسة (الرحماني، 2014، ص 8):

أ- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع لاسيما لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاهاً أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.

ب- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.

ج- كما أن هناك فوائد متعددة تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية (الرحماني، 2014، ص 7)

د- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فاعلاً لحاجات العاملين ما ينعكس إيجابياً برفع مستوى أداء وإنتاجية العاملين وتحقيق مردود أفضل (الحسن، 2014، ص 10)

ومن أهم انعكاسات فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ما يلي:

أ- تعزيز سمعة المؤسسة.

- ب- زيادة ولاء المستهلكين بالمؤسسة.
- ج- تحسين وتنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.
- د- زيادة ولاء الموظفين والاحتفاظ بهم.
- هـ- تحقيق الوفورات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد.

2- بالنسبة للمجتمع (أبوشيبة، 2017، ص 34):

- أ- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
 - ب- الارتقاء بالتمتية انطلاقاً من زيادة تثقيف ووعي اجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يسهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
 - ج- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
 - د- زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح .
- وقد أشار ابوهرديد (2017) في دراسته إلى فوائد عدة من أهمها الفوائد التي ذكرت في دراسة راشي(2013) وهيا كالاتي:
- أ- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوب فعّال لحاجات العاملين ممّا ينعكس إيجابياً برفع مستوى أداء وإنتاجية العاملين وتحقيق مردود أفضل.
 - ب- ارتفاع قيمة أسهم المنظمة، ما يعود ذلك على المساهمين.
 - ج- تعزيز الحقوق الرئيسية للمجتمع كالصحة والتعليم وغيرها (ابوهرديد، 2017، ص 25-26).

3- بالنسبة للدولة (الرحماني، 2014، ص 8) :

- أ- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- ب- الإسهام في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة علي القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

ج- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.

د- تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة في تحمل التكاليف الاجتماعية (الحسن، 2014).

ويؤيد الباحث أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تكمن في جوانب عدة كما ذكرت سابقا المتمثلة في تحسين سمعة المؤسسة للعملاء والعمال وكذلك توفير الاستقرار الاجتماعي لاسيما فيما يخص العدالة وتكافؤ الفرص ما يضمن للعمال الاستقرار الوظيفي، بالإضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع، ومن جهة أخرى تخدم الدولة في تخفيف الأعباء التي تتحملها المتمثلة في الخدمات الصحية وغيرها.

2-2: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، نشأتها، تطورها، وأسبابها

أ- نشأة المحاسبة الاجتماعية

تؤدي المحاسبة المالية دوراً مهماً في المنشآت لأنها توضح نتائج أعمالها التي تبنى عليها في اتخاذ القرارات، ولكن سرعان ما اكتشفت هذه الوحدات الاقتصادية أن المحاسبة المالية ببياناتها الإجمالية ذات الطابع التاريخي والتي تتعلق بالوحدة الاقتصادية ككل، دون الدخول في التفاصيل بأوجه نشاط المشروع المختلفة، ومع تطور العلوم المالية ظهرت محاسبة التكاليف، وقد بدأ تقارير هذا النوع من المحاسبات التاريخية أيضاً تُعطى اهتماماً أكبر في استخدام تكلفة المنتج دون الاهتمام بالأهداف العامة للمشروع (مرتجي، 2007، ص21).

كما أن تحليل دراسة البيئة الخارجية يعد من الموضوعات المهمة؛ لأن متغيرات البيئة الخارجية تؤثر بشكل كبير في ممارسات المنظمة وثقافتها التنظيمية وبهذا تؤثر في أدائها، وخصوصاً مع ظهور متغيرات جديدة كتزايد جماعات حماية حقوق المستهلك والمناداة بضرورة الالتزام الأخلاقي والاجتماعي حيث بدأت منظمات الأعمال تواجه ضغوطات لتبني أهداف وتوجيهات وسياسات أكثر شفافية اتجاه مصالح المجتمع وأجياله المستقبلية والاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية بأمانة (وهيبة، 2014).

و ينظر للمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات كعامل نجاح استراتيجي، عندما يتم دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في جميع القرارات الأساسية، سواء كانت للأعمال التجارية

أو الخدمية، مما يؤدي ذلك إلى تناول المنهج الذي يقوم على مفاهيم المشاريع الاجتماعية والقيم المشتركة (أبوهرديد، 2017)

ومما سبق كان لابد للمحاسبة أن تخرج من إطارها التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية ويعمل على إثبات الأحداث ورصدها ومن ثم التقرير عنها يحقق النفع لكافة أطراف المجتمع، وكذلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وذلك جراء الآثار الاجتماعية والبيئية التي تلحق بالمجتمع نتيجة قيام المؤسسات بأنشطتها (حبيب، 2011، ص 20).

بالإضافة إلى ذلك تلبية احتياجات الإدارة من المعلومات المالية التي تمكنها من معرفة سير العمل في المستويات الإدارية المختلفة في الوحدات الاقتصادية وذلك وفقا للمعايير الموضوعية، كل هذه العوامل أدت إلى أن تخرج من دورها التقليدي وأن تطور من نفسها لكي تصبح في وضع تستطيع مساءلة أي شخص محاسبيا (مرتجي، 2007).

و من هنا نشأ ما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية، حيث ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي ونالت اهتماما ملحوظا ولاقت انتشارا بحثيا واسعا، تلاها خلال الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي إهمال كامل وصل إلى حد التجاهل الكامل من برامج البحث العلمي أما المحاسبة البيئية فقد بدأت في فترة السبعينيات أيضا وقد استمر بها البحث بطيئا إلى أن لاقت انبعاثا وولادة جديدة خلال التسعينيات، حيث عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والبيئية في منتصف التسعينيات والدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معا، وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والقانون والبيئة والأحياء، لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي البديل لهما (اللولو، 2009، ص 20).

ب- تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

كما تطورت المحاسبة الاجتماعية بتطور الحياة الاجتماعية وكذلك ارتفاع عدد الجمعيات والمنظمات المطالبة بحقوق الإنسان والبيئة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وبهذا تأخذ المحاسبة الاجتماعية عناية كبيرة من كل الأطراف المعنية بالمجتمع واحتياجاته، وذلك نتيجة لدورها التي تقوم به من تقديم معلومات مفيدة لكافة أفراد المجتمع (اللولو، 2009، ص 21).

ويمكن تقسيم التطور المحاسبي إلى أربع مراحل رئيسية وهي:

- 1- المرحلة الأولى: مرحلة تكوين الجانب الفني وتطويره.
- 2- المرحلة الثانية: مرحلة العناية بالمحاسبة مهنياً وأكاديمياً.
- 3- المرحلة الثالثة: مرحلة النظر إلى المحاسبة على أنها نظام للمعلومات.
- 4- المرحلة الرابعة: مرحلة العناية بالمحاسبة الاجتماعية.

وسوف نتناول المرحلة الأخيرة من مراحل التطور المحاسبي المتمثلة في العناية بالمحاسبة الاجتماعية، إذ تعد المحاسبة الاجتماعية والبيئية من أحدث مراحل المحاسبة، حيث أدى تزايد حجم المشروعات إلى زيادة تأثيرها في البيئة الداخلية والخارجية الأمر أدى إلى تزايد العناية بالوسائل التي يمكن أن تظهر بصدق الآثار السلبية والإيجابية الناتجة عن أنشطة هذه المشروعات، لذلك برزت دعوات من قبل الهيئات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية وحتى من قبل بعض إدارات المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي، حيث تدعو هذه الجهات المختلفة إلى تبني قواعد ومبادئ محاسبية تتفق مع القيم والحاجات الاجتماعية، حيث إن تجاهل تقييم الأداء الاجتماعي للمشروعات سيؤدي إلى المساواة بين المشروعات التي تقوم بدورها الاجتماعي وبين تلك التي لا تعير أي اهتمام للمصلحة الاجتماعية (حبيب، 2011، ص 21).

مما تقدم نجد أنه عندما يكون للمحاسبة دور اجتماعي فلا بد أن يوجد ضمن أهدافها أهداف اجتماعية حيث كان الملاك أو أصحاب المصالح في البداية يسعون إلى تحقيق الأرباح كهدف رئيس دون حسابان للبعد الاجتماعي، وكانت العلاقة الملكية هي الرابط، ثم مع ظهور الشركات المساهمة توسع نطاق أصحاب المصالح ليشمل إلى جانب المساهمين المقرضين والدائنين والمستهلكين، وكانت علاقة التمويل هي الرابط، وفي المرحلة الأخيرة من التطور الذي ترافق مع ازدياد حجم المشروعات وزيادة تأثيرها في الوسط نطاق أصحاب المصالح ليضاف إليهم العاملون والحكومة والبيئة والمجتمع عموماً على كافة المستويات المحلية والوطنية (اللولو، 2009، ص 24).

ج- أسباب ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

لقد اتفق أغلب الكتاب في هذا المجال على مجموعة من الأسباب التي دعت إلى ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، منها (يمكن الرجوع في ذلك إلى: أبوشيبه، 2017).

- 1- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية.

- 2- تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها مع التوسع في حجم منظمات الأعمال.
- 3- ضرورة إسهام منظمات الأعمال في تعزيز القيم الإنسانية والاجتماعية.
- 4- أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف منظمات الأعمال ووسائل عملها.
- 5- التطور في وعي الإنسان وإدراكه لذاته والمجتمع.
- 6- المطالبة المتزايدة من جانب الهيئات والجمعيات المحاسبية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي.

كما يشير إيمان وآخرون في دراستهم إلى أهم العوامل التي أدت إلى ظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومن أهمها تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمنشآت الاقتصادية، فالظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمنشآت والأضرار البيئية الناجمة عن أنشطة المنشأة، قد اثر في هدف المنشأة وهو تحقيق الربح ولم يعد الربح بذلك المعيار الوحيد لتقييم أداء الأنشطة، بل يجب أن يؤخذ في الحسبان الآثار الاجتماعية التي تخلفها تلك المنشآت، وكذلك توفير المعلومات الاجتماعية المترتبة عليها وكيفية توزيع المنافع علي المجتمع، كما أن التطور الكبير في المجال الصناعي وزيادة تلوث البيئة المحيطة بالمشاريع أدى ذلك إلى زيادة المطالبة من قبل بعض الهيئات والجمعيات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك تحديد التكلفة الفعلية من خلال احتساب التكلفة الاجتماعية لأنشطة المنشآت التي تعد التكلفة الاجتماعية عنصراً مؤثراً في تحديد التكلفة الحقيقية للأنشطة (إيمان، محمد، 2017، ص102).

2-3 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يعد موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الأكاديمية في الدول الغربية ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضح المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في تقريره المنشور 1973 أن من ضمن أهداف القوائم المالية بيان تلك الأنشطة الخاصة بالشركة، والمؤثرة في المجتمع والتي تعد مهمة بالنسبة لدور الشركة في البيئة الاجتماعية المحيط بها. ولذلك فإن هناك مشاكل اجتماعية لها تأثير على اتخاذ القرارات العامة داخل الشركة، ولأن هدف الشركة تعظيم الأرباح وثرثرة المساهمين لم يعد هو الهدف الوحيد، بل قد ينظر إلى الربح

عل أنه تدمير للبيئة والمستفيدين داخل وخارج الشركة، إذا لم يتم الأخذ في الاعتبار متطلبات الأطراف الأخرى داخل الشركات وخارجها (المزوعي، الطويل، 2017، ص185).

كما أن المحاسبة لا تقف عند تحقيق أهدافها الرئيسية التي تتمثل في عملية القياس والاتصال، بل تتعداها إلى تحقيق أهداف أخرى؛ وذلك لأن هناك علاقة متينة بين المحاسبة كوظيفة اجتماعية والبيئة التي تعمل فيها، لذلك يجب على المحاسبة أن تحقق أهدافاً أخرى تخدم من خلالها المجتمع وتحافظ على سلامة البيئة ونقائها لبناء البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي (وهيبة، 2014، ص173).

بالإضافة إلى ذلك فإن علم المحاسبة له أهميته وذلك بتزويد المستفيدين منها والأطراف ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، كما أنه من خلال تطور علم المحاسبة أصبحت المحاسبة تخدم كل فئات المجتمع وتحقق له الرفاه الاجتماعي (شابون، 2015، ص86).

كما أنه يجب أن تواجه المنشأة المتطلبات الاجتماعية، ولا تقتصر على استغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية. فاكساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين يساعد في خدمة أهداف المنشأة الاقتصادية، ولذلك يجب على المنشأة أن تسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع من خلال تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة، وذلك عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم سيجعل منهم أكثر إنتاجية، وذلك من خلال تنمية قدراتهم الفنية والاجتماعية وكذلك توفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم، ما ينعكس على خدمة نشاط المنشأة (الساقى، نور، 2000).

ومهما يكن من أمر فلقد بدأ هذا المفهوم يلفت أنظار الباحثين بالجامعات ودوائر البحث العلمي والمنظمات المهنية بالخارج، بل شارك القضاء الأمريكي في هذا المجال بما أصدره من أحكام ذات مغزى ودلالة، حول أهمية الوفاء من قبل الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية، كل ذلك أدى إلى ظهور ما يسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (عنيزة وعلي، 2010، ص 160).

وعلى الرغم من تعدد الباحثين في هذا المجال فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها، ويمكن عرض بعض التعاريف في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

تعرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها " عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيرا إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المشروع أو من خارجه (الفضل وآخرون، 2002، ص 164).

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات" (الصبان، 1987، ص 33).

كما تعرف أيضا بأنها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم في الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال" (غزوي، 2010، ص 12).

وتعرف على أنها " عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات العلاقة بآثار ونشاطات المنظمة على رفاة العاملين والمجتمع المحلي والبيئة" (السويح، النعاس، 2017، ص 117).

و كما تعرف أيضا بأنها " الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، وتوصيل تلك المعلومات للفئات المختصة بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات، وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات. إذ إن هناك وظيفتان للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهما وظيفة قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات الأعمال والتقارير عن نتائج القياس (وهيبة، 2014، ص 174).

واستناداً على ما تقدم أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا يوجد لها تعريف شامل ومحدد ودقيق متفق عليه بالرغم من تعدد البحث وكثرة البحوث في هذا المجال، وبناء على التعريفات التي أشرت إليها يمكن القول أن (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي أسلوب إداري محاسبي يعتني بقياس الأنشطة التي تمارسها المنظمة من خلال عملية اختيار المقياس

المناسب لقياس أداء الأنشطة، ومن ثم توصيل المعلومات إلى مستخدميها لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة).

2-4 أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن الشركات الصناعية تهدف إلى تحقيق الربح فهي ليست شركات خيرية، ومع المناداة في الآونة الأخيرة من قبل الهيئات والجهات ذات العلاقة بتبني المسؤولية الاجتماعية، أصبح الربح ليس معيار النجاح الوحيد في الشركات الصناعية، بل أصبح المعيار الاجتماعي أيضا يؤثر بالفعل في قرارات الاستثمار، فالمحاسبة الاجتماعية ضرورية لتقييم أداء الشركة وتعزيز العلاقة المتبادلة بين الوحدة ومحيطها الاجتماعي بحيث تساعد في التعرف على مدى إسهام الشركة في حماية مجالات البيئة والمستهلكين. كما أن الشركات التي توازن بين مصالحها ومصالح حاملي الأسهم حققت معدلات توليد عمالة ماهرة تفوق الشركات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف. وهذا ما يؤكد على أهمية الاستثمار في المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية (المساعد، 2013).

وما يحسن قوله والإشارة إليه هنا هو أن التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمشروعات ينتج عنه ارتفاع التكاليف الكلية (خاصة الاجتماعية) للمشروعات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ومن ثم تنخفض أرباح تلك المشروعات، الأمر الذي يترتب علي ذلك إظهارها بمظهر غير ملائم عند مقارنتها بالمشروعات الأخرى التي لا تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية. ولذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار المنافع الاجتماعية عند دراسة الأداء الاجتماعي للمشروعات (حبيب، 2011، ص 32).

كما تتضح أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق مزايا عدة، منها (حنيو، 2009):

- 1- يسهم الاهتمام بالنشاط الاجتماعي عند إعداد القوائم المالية في تحسين النتائج، ويجعل هذه القوائم أكثر تعبيراً عن الواقع العملي من الناحية الاجتماعية، حيث يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها ذات أغراض متعددة سواء كانت اقتصادية اجتماعية.
- 2- يعمق الدور الاجتماعي للمنشآت التجارية وذلك بتحفيزها لخدمة المجتمع الذي تعمل فيه.

3- يساعد تنفيذ محاسبة المسؤولية الاجتماعية منظمات الأعمال في الحصول على تسهيلات وحوافز من المجتمع بمختلف مؤسساته، وخاصة الحكومية منها، وعلى سبيل المثال التسهيلات الإدارية والقانونية، وإعطاء الأولوية في المنافسات وغير ذلك من الحوافز التي تميز هذه المنظمات عن غيرها.

4- إن المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير مباشر في نتائج عملية التحليل المالي حيث ينعكس هذا التأثير في العديد من القرارات التي يمكن أن تبنى على أساس تلك النتائج من قبل العديد من الجهات الذي يهتما أمر الوحدة الاقتصادية .

2-5 مداخل تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تناولت العديد من الأبحاث تطور الفكر المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية، ولعل أهمها دراسة (حبيب 2011، الشيرازي، 1999، اللولو، 2009) وتوصلت على انه يمكن التميز بين ثلاثة مداخل رئيسة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

المدخل الأول:

هو المدخل التقليدي الذي تتحدد فيه مسؤولية المشروع في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة في الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة في المجتمع، وقد تبنى (ميلتون فريدمان) ذلك المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية، حيث إن المشروعات يجب أن تحقق أرباحا وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها، حيث أكد أن المنظمات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحا كبيرة وتسدد نتيجة ذلك ضرائب أكثر وهذا سينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع (الشيرازي، 1990:ص 346)

المدخل الثاني:

ينظر هذا المدخل إلى المحاسبة الاجتماعية بنظرة أوسع وأكثر شمولاً كإطار فكري شامل للمحاسبة بشكل عام، ولمدى أشمل من كونها فرعاً للمحاسبة المالية، ويجعل باقي المحاسبات الأخرى تابعة لها. ويسمى هذا المدخل بمدخل أصحاب المصالح، وقد تم تطوير هذا المدخل في السبعينيات فهو يتميز عن المدخل الأول الذي يعرف بمدخل أصحاب الملاك، حيث إنه يعترف بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح وبذا يتوجب على

الإدارة اتخاذ القرارات التي تتضمن توازناً عادلاً بين حقوق الملاك والمستخدمين والعملاء والموردين والمجتمع بصفة عامة، وتقع على عاتق الإدارة وفقاً لمدخل أصحاب المصالح نوعين من المسؤولية خاصة تتمثل بتحقيق أهداف الملاك واجتماعية تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي (حبيب، 2011، ص 24).

و يأخذ هذا المدخل في الحسبان أهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق هدف تعظيم الربح، وبذلك يقع على عاتق المنظمة تحمل مسؤوليتين الأولى مسؤولية اجتماعية تتمثل في تحقيق الرفاه الاجتماعي، والمسؤولية الثانية مسؤولية خاصة تتمثل في تحقيق الأرباح (اللولو، 2009، ص 28).

المدخل الثالث:

ينظر هذا المدخل إلى المنشأة على أنها نظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر منه، ولذلك يجب على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر لتحقيق أغراض البقاء والنمو. أي أن المصلحة الذاتية للمشروع تحتم عليه أن يتعامل بصورة إيجابية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاه للمجتمع (مطر والسويطي، 2008، ص 421). وطبقاً لهذا المدخل فإن الربح يعد وسيلة لتحقيق غاية ليس غاية بحد ذاتها، وبالتالي بدلاً من تعظيم الربح بصفة عامة على الإدارة أن تسعى لتحقيق مستوى من الأهداف الاجتماعية، ولهذا على الإدارة التوفيق بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمشروع، مثلاً مطالبة المستهلكين بسعر منخفض وجودة عالية ومنتج آمن، المشاركة الإيجابية في حل مشكلات المجتمع وعدم اعتبار ذلك قيوداً على النشاط الاقتصادي، بل التزاماً من المشروع نفسه باتجاه المجتمع.

وتعد الاتجاهات الثلاثة السابقة مراحل متعاقبة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات المحاسبية ولذا يعد الاتجاه الأخير هو الاتجاه الغالب في الوقت الحالي (الشيرازي، 1990، ص 347).

2-6 مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن تحديد مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لأي منظمة خطوة أساسية للتعرف على نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وذلك للوصول إلى نموذج محاسبي

يأخذ في الحسبان جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية والتقارير عنها بطريقة علمية لتقييم الأداء الاجتماعي، وتعد مجالات المسؤولية ذات طبيعة متحركة تتغير من زمن لآخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة التي تتمثل في توسيع المعرفة العلمية بآثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية وتغير المواقف والقيم في المجتمع (أبوشيبة، 2017). ولقد ظهرت محاولات تهدف إلى تحديد الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية التي ينبغي أن تدخل في دائرة اهتمام المحاسبة وقد وجدت اتجاهات متباينة في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة (حبيب، 2011، ص 25).

و لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين

بأمريكا (N.AA)(National Association of Accountants)

أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي: (جربوع، 2007، ص 247).

• تفاعل المنظمات مع المجتمع.

• المساهمة في تنمية الموارد البشرية.

• المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.

• الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (ستة مجالات للأداء الاجتماعي ICPA)

وهي كالاتي (المساعد، 2013، ص 67):

1- البيئة

2- الموارد غير المتجددة.

3- الموارد البشرية.

4- الموردّين.

5- العملاء.

6- المجتمع .

ويعتقد الباحث أنه لا يوجد إجماع على مجالات محددة يمكن من خلالها أن تكون

نموذجاً فريداً لقياسها وتحليلها، إنما يمكن الاعتماد على المجالات المناسبة للفكرة التي يراد

مناقشتها والإطار الذي يراد تحليله.

وقد تعددت مجالات المسؤولية الاجتماعية حسب القضايا والمشكلات الاجتماعية، وهي:

1- المسؤولية الاجتماعية (اتجاه المجتمع المحلي):

وقد سمي البعض هذا المجال بمجال المساهمات العامة وهو يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ومن هذه الأنشطة: (حبيب، 2011، ص 28).

1- أنشطة عامة:

دعم المؤسسات العلمية.

دعم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.

دعم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

2- أنشطة خاصة بالمواصلات والنقل:

المساهمة في رصف وإنشاء الطرق.

توفير وسائل نقل العاملين.

3- أنشطة خاصة بالإسكان:

المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.

إنشاء مساكن للعاملين.

4- أنشطة خاصة بالخدمات الصحية:

تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض.

توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية الصحية.

وغيرها من الأنشطة التي تدخل ضمن الأداء الاجتماعي الشامل للمنظمة الاقتصادية، وهذا لا يعني بأن المنظمة الاقتصادية تقوم بكل الأنشطة، إلا أن اختيار المنظمة لمجموعة من الأنشطة التي يمكن القيام بها .

وأشار Srivastava وآخرون إلى أنه يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى

المسؤولية الاجتماعية، ومنها (Srivastava et al, 2012) :

- المساهمة في دعم البني التحتية.
- توظيف المعاقين وخلق فرص عمل جديدة.

- دعم الأنشطة الاجتماعية والمساهمة في حالة الطوارئ والكوارث.
- احترام العادات والتقاليد السائدة والصدق في التعامل .

كما يجب أن تبذل منظمات الأعمال المزيد من الأنشطة اتجاه المجتمع، ذلك لتجسيد متانة العلاقات معه، وتحقيق المزيد من الرفاهية للمجتمع والتي تتمثل في دعم البنية التحتية وحل مشكلة البطالة وإنشاء الجسور والحدائق، وغيرها من الأنشطة التي يستفيد منها المجتمع، وعلى المنظمات أن تحترم عاداته وتقاليده (الوادي، 2016).

2- المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين (الموارد البشرية):

تعد الوارد البشرية من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية، حيث تمثل الموارد البشرية مجالا داخليا وعنصرا هاما، يهتم بتلبية متطلبات العاملين بالشركة، وتهدف إلي تحسين وضع العاملين بشكل عام، والمساهمة في الرفاه الاجتماعي لشريحة مهمة من شرائح المجتمع، ولعل ما يميز هذا المجال تأثير الأنشطة تأثيرا مباشرا في العاملين، الأمر الذي يسهل عملية القياس في شكل نقدي بكل يسر وسهولة، وذلك نظرا لأن هذا المجال داخلي والتكاليف المتعلقة به تخضع لسيطرة الوحدة الاقتصادية (المزوعي، الطويل، 2017، ص186).

حيث تعد العمالة التي تجني المنظمة ثمارها منها هي من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية، لذلك يجب على المنظمة أن تحسن خدماتها اتجاهها، ومن أهم الأنشطة التي تتضمنها اتجاه العاملين: توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، والإنفاق على العاملين الراغبين في إكمال دراستهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم، وأيضا المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج على المعاش، ووضع نظام الرعاية الصحية المتمثل في التأمين الصحي للعاملين، إضافة إلي ذلك إقامة سكن للعاملين أو مساعدتهم ماديا للحصول على سكن مناسب، ووضع نظام للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية أو غيره، وكذلك توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة (وهيبة، 2014، ص84).

3- المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (المنتج أو الخدمة)

يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك والعملاء علي المنتج أو الخدمة وتتضمن الأنشطة التالية (اللولو، 2009، ص39، الحبيب، 2011، ص28):

1-أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتجات:

أ- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.

ب- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.

2-أنشطة خاصة بتحقيق رضا المستهلكين:

أ- وضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ الصلاحية.

ب- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرائق ومجالات استخدامه.

ج- توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج.

كما يتضمن هذا المجال كل ما من شأنه زيادة الأرباح والقدرة التنافسية للمؤسسة وتحسين العلاقة مع الجمهور وتلبية متطلباته والمحافظة علي رضاه، كالصدق والأمانة في محتوى البرامج المقدمة، والرد علي الشكاوى ودراسة الاقتراحات المقدمة منه، وعَدِّ مصلحته من أولويات المؤسسة.(وادي، 2016، ص10).

4-المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموردين

يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة، فالعلاقة بين الموردين ومنظمات الأعمال ينظر على أنها علاقة مصالح متبادلة، والتي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد سيما لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وكذلك يجب أن تكون الأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال، بالإضافة إلى ذلك تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرائق تطوير العمل (المساعد،2013، ص73).

5- المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة

تمثل هذه المجموعة كل الأنشطة التي تقوم به الشركة لتخفيض أو منع التلوث بجميع صورته سواء تلوث الهواء بسبب الإشعاعات الصادرة عن عملياتها الإنتاجية أو المياه والأراضي بسبب قوالب النفايات، ومن أمثلتها: استخدام الأكفأ لمصادر المواد الخام في العملية الإنتاجية والاستجابة لقوانين المحافظة على البيئة وإنشاء إدارات لرقابة أثر الشركات الصناعية في البيئة، ويعد نشاط الرقابة على التلوث من الأنشطة التي قد تحقق عوائد الشركات تفوق عوائد

التحكم والرقابة نتيجة استرجاع بعض المواد التي تم تسويقها والأمثلة علي ذلك كثيرة، مثل شركات الأسمدة (المزوعي، الطويل، 2017، ص 186).

ويمكن تحديد الأنشطة الخاصة بالمساهمات البيئية في الآتي (اللولو، 2009، ص 33):

- أ- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء وإحداث الضوضاء.
- ب- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات بإتباع أكثر الطرائق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات.
- ج- التخلص من المخلفات تكفل تخفيض التلوث .
- د- استخدام تكنولوجيا أكثر تطوراً لا تؤثر في المحيط والحد من انبعاث الغازات.
- هـ- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

كما أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية حفاظاً على الموارد الطبيعية من التدهور وضماناً لحق الأجيال القادمة في نصيب عادل من تلك الموارد. " ويمكن لمنظمات الأعمال أن تؤدي دوراً بارزاً في حماية البيئة من خلال تحسين أدائها البيئي. واستخدام تقنيات وأساليب الحد من التلوث والإنتاج الأنظف خاصة في أسواق الدول النامية، حيث تضعف البنية المؤسسية اللازمة للإدارة البيئية السليمة، وحيث تغيب التشريعات البيئية أو يتم التراخي في تنفيذها" (وهيبة، 2014، ص 112).

ويرى الباحث ان مجال المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة يندرج تحتها جميع الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيض أو منع التدهور البيئي، التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والبيئة المحيطة، وكذلك بيان أثر ما تتحمله الدول من نفقات المحافظة على حماية الموارد الطبيعية.

6-المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين.

تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة، وتكمن مسؤولية المنظمة اتجاههم بتحقيق أقصى ربح، وتعظيم قيمة السهم، وزيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة ومجهداتها (الفحما، 2012، ص 22).

ومما سبق يرى الباحث أنه ليست بالضرورة دخول جميع الأنشطة السابقة في دائرة الوظيفة المحاسبية، فقد يقوم مشروع معين ببعض هذه الأنشطة والبعض الآخر يقوم به مشروع آخر، حيث إن الأنشطة الاجتماعية ترتبط حسب أداء ومضمون الاجتماعي للمشروع

الاقتصادي، مثلًا الجامعات كمؤسسة تعليمية تأخذ في الحسبان الأنشطة التي ترتبط بها كالموارد البشرية.

2-7 المفاهيم العامة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

لقد تعددت البحوث والدراسات في جانب المحاسبة الاجتماعية، ولذلك رأى الباحث أنه من الضروري استخلاص أهم المفاهيم الاجتماعية التي تناولتها مختلف الدراسات، وهي كالآتي:

1- العملية الاجتماعية:

تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أساساً على العملية الاجتماعية التي تماثل ما يعرف بالعملية المالية أو الصفقة التجارية في المحاسبة المالية، ويقصد بالعملية الاجتماعية أنشطة المشاريع التي لها مضمون اجتماعي والتي لا تتم عن طريق قوى السوق المتعارف عليها، فالعملية الاجتماعية هي النشاط الذي تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياسه وتحديد ملائمة مخرجات و مدخلات العملية الإنتاجية مع الشروط الاجتماعية والبيئية والأخلاقية (اللولو، 2009، ص 35).

2- التكاليف الاجتماعية:

هي التضحية أو الضرر الذي يقع عبئه على المجتمع أو أحد عناصره، ولهذا فإن التكاليف الاجتماعية هي التضحيات التي قدمها المجتمع للمنظمات، وكذلك الأضرار التي سببتها هذه المنظمات للمجتمع دون أن يسدد عنها الأول تعويضاً، ومن أمثلتها الأجور المدفوعة للعاملين، الخدمات والتسهيلات (حبيب، 2011، ص 18).

ومما سبق يرى الباحث أن التكاليف الاجتماعية هي كل التكاليف التي تتكبدها المنظمة أو المنشأة ولا تتحصل في مقابلها علي منفعة أو خدمة مباشرة.

3- العائد الاجتماعي:

ويقصد به العائد الذي يمثل المزايا التي يحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المنظمات لأنشطتها الاجتماعية، حيث إن العائد الاجتماعي يمثل المنافع الاجتماعية، إن المنافع الاجتماعية هي المزايا التي يتحصل عليها المجتمع نتيجة مزولة المنشأة للعمل الاجتماعي، في حين أن هناك صعوبات في عملية قياس المنافع الاجتماعية يعبر عنها بالعائد الاجتماعي. (محمد وإيمان، 2017، ص 103).

4- الأطراف المستفيدة:

ويقصد بها تلك الأطراف المتميزة داخل المجتمع المستفيدة من العملية الاجتماعية التي يفترض أن ترتبط بعلاقة اجتماعية مع المنشأة التي تتمثل في (المستهلكين، العمال، البيئة، ... الخ) حيث إنه توجد مسؤولية اجتماعية من المنشأة اتجاه هذه الأطراف المستفيدة (حبيب، 2011، ص 20).

5- صافي الدخل الاجتماعي:

وهو يعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة خلال فترة ما، ويتم قياسه بالطرائق التقليدية، وذلك من خلال قياسه كمقدار جبري لدخل المنشأة الصافي المقاس، ويمثل المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع خلال فترة ما مطروحا منها التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المنشأة لفترة نفسها (امحمد، 2010، ص 44).

6- الإفصاح الاجتماعي:

يعد الإفصاح الاجتماعي أحد مكونات الإفصاح الشامل الذي يسهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ويمكنهم من اتخاذ قرارات على قدر التأكد. ويعرف الإفصاح الاجتماعي بأنه " أحد الطرق اللازمة لتوفير الثقة للمجتمع والفئات الأخرى المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية، حيث يستخدم لإخبارهم بأن الوحدة الاقتصادية تسهم في حل المشكلات الاقتصادية، وذلك يساعد على الحد من ضغط وتدخل فئات عديدة في شؤون الوحدة الاقتصادية، ومن ثم تجنب الآثار الاقتصادية غير المواتية" (إبراهيم وآخرون، 2016، ص 107).

كما يكمن الإفصاح في " ضرورة توضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى توضيح أو الإشارة إلى الأحداث المالية الهامة التي يعتقد معدو القوائم المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه القوائم" (محمد وآخرون، 2017، ص 108).

وبناءً عليه إن الإفصاح الاجتماعي هو (طريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة وتعد القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك).

كما أن هذه المفاهيم من أهم المفاهيم في المحاسبة الاجتماعية، حيث تم توضيح العملية الاجتماعية والتكلفة الاجتماعية وغيرها من المفاهيم التي تم توضيحها بالإضافة إلى أن هناك

مفاهيم أخرى تدخل ضمن العملية الاجتماعية كصافي الأصول الاجتماعية وغيرها من المفاهيم، وقد تم توضيح ما هو أساس للعملية الاجتماعية.

2-8 مفهوم نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

لقد ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي خلال العقد السادس من القرن العشرين، ومع بداية العقد السابع شكلت جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) لجنة متخصصة أوكلت إليها معالجة مشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالمحاسبة الاجتماعية كما نشطت فيما بعد الدراسات والبحوث عن أغراضها ومشاكلها (www. A A A.com).

كما يعرف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه " نظام يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الإجراءات المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب وعرض الأحداث والأنشطة ذات العلاقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض الرقابة عليها" وبذلك فإن هذا يحقق العديد من الأغراض، منها (اللولو، 2009، ص 37).

1- قياس الأنشطة الاجتماعية للإفصاح عنها في القوائم المالية وتقديمها للجهات المستفيدة بصورة دورية.

2- مساعدة الأجهزة الرقابية في تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بحيث لا يتعارض مع الهدف العام.

3- توفير المعلومات عن أثر الأنشطة التي يقوم بها المشروع على البيئة المحيطة وتحديد تكلفة المحافظة على البيئة المحيطة بالوحدة الناتجة عن أضرار التلوث البيئي التي يعكسها نشاط الوحدة.

4- إعداد التقارير إلى اللجان الصحية والاجتماعية وذلك لتسهيل مهمة اللجان في عملية الرقابة على نشاط الوحدة في المجالات البيئية الاجتماعية والتحقق من مدى التزامها بالقوانين التي تصدرها.

- ويعرف مطر النظام بأنه (نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها جميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الهدف الرئيسي لها يتمثل في قياس

التكاليف والفوائد الاجتماعية للشركات الصناعية والإفصاح عنها) (مطر و السويطي، 2012، ص 422).

ويتضح للباحث أن نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال قياس الصفقات التي فيما بين الوحدة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية من حولها.

2- 9 مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يحقق تصميم نظام محاسبي أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الإنتاجية، وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة مكونات للعملية الإنتاجية، هي كالتالي (حبيب، 2011، ص 23، اللولو، 2009، ص 37):

1- أطراف مستفيدة من داخل المجتمع:

الأطراف الخارجية التي تربطهم علاقة متبادلة مع المشاريع الاقتصادية المحيطة، ومن أمثلة هذه الأطراف المستفيدة من أنشطة المشاريع كالعاملين والمستهلكين، وغيرهم من شرائح المجتمع الذين يستفيدون من هذه الأنشطة التي تتم من خلال عمليات التبادل في السوق، وهذا ما يميز العملية الاجتماعية أن لها آثار خارجية على المجتمع.

2- تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية:

تنقسم التأثيرات العملية الإنتاجية إلى تطبيق السياسات الإدارية للمشروع والتقدم التكنولوجي على المستهلكين، ومن الأمثلة المرتبطة بالتقدم التكنولوجي تحقيق الأمان، والاستخدام الأمثل للمنتج أو تحسين كفاءته أو جودة خدمة المنتج، ومن الأمثلة المرتبطة بالسياسات الإدارية على المستهلكين: بيان صدق الإعلانات الموجهة للجمهور والاستجابة لاحتياجات المستهلك.

3- استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل عملية إنتاجية

لاسيما أن هذه العمليات لا تخضع لاختبارات السوق.

2- 10 أهداف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

هناك شبه اتفاق بين الكتاب في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على

أهدافها، ويمكن تلخيص الأهداف في النقاط التالية كما جاءت في دراسة أبوشيبة، 2017:

أ- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة بصفة دورية، إذ لا يكفي قياس التكاليف والعوائد من وجهة نظر المنظمة، وإنما أيضا التكاليف والمنافع الاجتماعية التي لها تأثير في فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال.

ب- تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، وذلك للمساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها والأنشطة التي لها تأثير مباشر في الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنظمة في تحقيق نسبة معقولة من الأرباح للأفراد من جهة أخرى، وأن العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية هو العنصر الجوهرى لهذا الهدف.

ج- العمل على إيجاد نظام معلومات متكامل يعكس أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة منظمة الأعمال في تحقيق الأهداف الاجتماعية، إذ إن من شأن هذا النظام تزويد الإدارة وكل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد الاجتماعية.

د- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة التي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المنظمة في تعليم وصحة العاملين وفي تلوث البيئة واستهلاك الموارد) وإيصال كل المخرجات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية.

وقد حددت الدراسة التي أجرتها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أهداف المحاسبة الاجتماعية وذلك استنادا إلى الدور الذي تؤديه منشآت الأعمال في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والذي يتكون من شقين:

الشق الأول: المساهمة في تطبيق التقدم التكنولوجي وما يشمل ذلك من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية على البيئة، ويشتمل هذا التطبيق على العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنواحي الإنسانية والاقتصادية والبيئية للمجتمع وكذلك السياسات والاستراتيجيات التي يستخدمها المجتمع لتنظيم هذه العلاقة.

الشق الثاني: المشاركة في الموارد وتوزيع الثروة داخل المجتمع، وذلك بإيجاد العلاقة بين أداء المنشآت والرفاهية العامة للمجتمع .

كما أنها تساعد الأجهزة الرقابية في تقويم الادعاء الاجتماعي للمؤسسة وقياس مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للبيئة المحيطة والمجتمع ككل (شابون، 2015).

و بناءً على ذلك فإن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحفيز العاملين بالمنظمة لأداء أعمالهم بالشكل المطلوب، وذلك من خلال تحديد وقياس الحوافز الاجتماعية التي تقوم بها المنظمة اتجاه العاملين سواء كانت هذه الحوافز عينية أو نقدية.

2-11 مزايا تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية له مزايا عدة كما جاءت في العديد من الدراسات، منها دراسة مطر والسيوطي 2008 والتي ذكرها اللولو في دراسته، وهي كالآتي:

1- يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمشروعات الأعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- إن تطبيق هذا النظام يوفر الفرصة لإدخال البعد والعامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات القومية، ما يوفر معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات الخاصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي، وكذا يوفر الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي.

3- إن قيام الشركات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد كبير دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها والاعتراف بوجودها وكذلك المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع اجتماعية وخيرية (اللولو، 2009، ص 38).

كما أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تخدم المؤسسة وذلك بإعطائها صورة أفضل عن نشاطها الذي تمارسه، وأن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يخلق الرابط بين المؤسسة والعاملين ويوحد الهدف بينهم، وذلك سوف يحسن من سمعة المؤسسة ويزيد من الثقة المتبادلة مع أصحاب المصالح (شابون، 2015).

ويرى الباحث أن تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يساعد المؤسسة في عملية الرقابة التي يتم من خلالها تقييم الأداء للمؤسسة، حيث إن الرقابة تؤدي دورا مهما في

عملية تقييم الأداء ما ينتج عن ذلك نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، سواء كانت خدمية أو تجارية والوصول بها إلى ما تسعى المؤسسة إلى تحقيقه.

2- 12 خصائص نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن نظام المعلومات المحاسبية في المنظمة يتكون من نظم فرعية عدة ترتبط ببعضها البعض في شكل تكاملي وذلك حسب علاقة كل نظام بالآخر لتشكل بمجملها النظام المحاسبي، ويعد نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحد النظم الفرعية الذي يتكون منه نظام المحاسبة، ونظرا لاختلاف طبيعة المسؤولية الاجتماعية عن الأحداث والعمليات الأخرى في المنظمة فإنه يتصف بخصائص عدة وهي كالآتي (العودات،،2015، ص 22):

- أ- إن نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية مصمم على أساس أن أغلبية أنشطة المنظمة قابلة للقياس إحصائيا ويمكن التعبير عنها بالطرائق الكمية.
- ب- تركز محاسبة المسؤولية الاجتماعية على نظام إدارة المسؤولية الاجتماعية في المنظمة من خلال منظور نقدي وتحديد وقياس الأنشطة المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة وإعادة التقييم للمسؤوليات الاجتماعية للمنظمات بهدف تحديد ما إذا كان نظام المسؤولية الاجتماعية في المنظمة يعمل بشكل فاعل، ويمتد دورها ليشمل تقييم معلومات التغذية العكسية؛ وذلك لتحسين أنشطة الإدارة ما يساعد في تخفيض مخاطر المسؤولية الاجتماعية.
- ج- تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية أداة تدعم كل نوع من الأنشطة والجهود المبذولة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

2- 13 معوقات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن الفصل بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية هو التحدي الذي يواجهه مصممو التقارير الاجتماعية، فالتشابه بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المؤسسة الذي بدوره يؤدي إلى مشاكل كيفية القياس لكل نشاط مستقل. فالتداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة الاجتماعية، بالإضافة إلى وجود مشاكل أخرى على مستوى القياس المحاسبي الاجتماعي، وإن من أهم المشاكل التي تواجه القياس المحاسبي الاجتماعي التكاليف والمنافع الاجتماعية وكذلك مشكلة إيجاد وتحديد

المعايير الاجتماعية. ولتوضيح أكثر لهذه المشاكل الاجتماعية نذكر ما يلي (محمد، عبد الرحيم، 2012، ص 14):

1- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية:

هناك اختلاف بين وجهتي النظر الاقتصادية والمحاسبية في عملية قياس التكاليف الاجتماعية، فالاقتصاديون يعدون التكاليف الاجتماعية تتمثل في الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة لممارسة المنظمة نشاطها الاقتصادي مثل (تلوث الهواء)، حيث التكلفة الاجتماعية من وجهة نظرهم تتمثل في الأعباء التي ترتبت على المجتمع نتيجة للآثار الخارجية السلبية للمنظمة. (حبيب، 2011، ص 33).

أما من وجهة النظر المحاسبية تعد التكلفة الاجتماعية: " الأعباء المالية التي تنفقها المنشأة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، فضلا عن عدم حصول المنشأة على أية منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها نتيجة للالتزام المنشأة ببعض المسؤوليات الاجتماعية أو تطبيقا لقوانين تفرضها الحكومة" (أبو سمره، 2009، ص 33).

يتضح لنا مما سبق أن كلاً من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل إحداها الأخرى، وبهذا لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية وكذلك لو فعلنا العكس، بل يجب أخذ الوجهتين معا وذلك لتلافي القصور في كلٍ منهما (حبيب، 2011، ص 33).

2- مشكلة قياس المنافع الاجتماعية:

إن العوائد الاجتماعية تختلف عن التكاليف الاجتماعية من حيث صعوبة قياسها؛ وذلك لأنها تتحقق لأطراف قد يكونون خارج المنظمة كالمستهلكين وقد يكونون لأطراف داخل المنظمة كالعاملين أو لكليهما داخل وخارج المنظمة، كما إن العديد من المنافع الاجتماعية يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة، وتواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية كماً العديد من الصعوبات لترجمتها في صورة نقدية ومنها ما يلي:

أ- إن عملية قياس المنافع الاجتماعية ليست سهلة لأن المنافع الاجتماعية لا تخضع للسوق ولا توجد معدلات تسعير ملائمة للمنافع الاجتماعية.

ب- لا يمكن قياس بعض المنافع باستخدام وحدة النقد وإنما التعبير عنها إما بالقياس غير النقدي أو في شكل وصفي (أبو سمرة، 2009، ص35).

وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في عملية قياس المنافع الاجتماعية فإن الاقتصار على التكاليف الاجتماعية دون المنافع الاجتماعية يؤدي إلى عدم صحة قياس نتيجة الأنشطة الاجتماعية للمنظمة، كما تنعكس هذه النتيجة على محصلة الأداء الاجتماعي للمنظمة التي يتم الحصول عليها نتيجة المقابلة بين التكاليف الاجتماعية والأعباء الاجتماعية، وبين المنافع والمزايا الاجتماعية (حبيب، 2011، ص 34).

3- مشكلة إصدار المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي:

إن عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأي منشأة تعرف بأنها: عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المنشأة بمسؤولياتها الاجتماعية، وليست المشكلة في تحديد عناصر التكاليف الاجتماعية بل تكمن المشكلة في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للمنشأة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تتبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنشأة بوصفها النشاط المسبب لعملية الاتفاق في حدوث عناصر التكاليف الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية مفهومها غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفها وأبعادها بشكل نهائي من وجهة النظر العملية، وبذلك لا يمكن تحديد عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق (حبيب، 2011، ص 34).

و بالرغم من صعوبة تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، إلا أن هناك محاولات من منظمات المهنية والدولية في وضع معايير دولية يمكن الاعتماد عليها لتقييم درجة نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المنظمات، ومن بينها مبادئ المنظمات الدولية، ومن أمثلتها، مبادئ الميثاق العالمي، مبادئ صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، و مبادئ الموصفات وإصدار الشهادات، ومن أمثلتها، ايزو 9000: يتكون من خمس حلقات متصلة ببعضها البعض و تضمن الموصفات القياسية العلمية التي لها صلة بإدارة الجودة و تحقيقها(نصير، مدموم، 2019).

ولعلّ المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963 ونشرت في عام 1966 هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة هي كالتالي (حبيب، 2011، ابوسمرة، 2009، احمد وآخرون، 2018):

1- معيار الصلاحية: ويقصد به أن تكون بيانات المحاسبة الاجتماعية وثيقة الصلة والارتباط بالهدف و أن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة.

2- معيار الخلو من التحيز: ويقصد به أن يتم التركيز على موضوعية القياس المحاسبي سواء كان للتكاليف أو المنافع الاجتماعية.

3- معيار السببية: أن يكون هناك تفسير واضح لما تحتويه القوائم الختامية لكل نتيجة في القياس المحاسبي الاجتماعي.

4- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقبالية للمقارنة.

5- معيار العائد الاجتماعي: ويقابل هذا المعيار في المحاسبة المالية ويحل بدلا منها في المحاسبة الاجتماعية (مبدأ تحقيق الإيراد)

6- معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف في المحاسبة المالية، ويعني بذلك مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية.

ويستنتج الباحث مما سبق أن المشكلة الحقيقية تكمن في قياس المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام المشروع بتنفيذها، فالمنافع الاجتماعية هي فوائد يتحقق معظمها لأطراف خارج المشروع، ومن هنا يصعب عملية قياسها، كما تعود صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية في تحديد القيمة النقدية الأضرار التي تصيب المجتمع، الأمر الذي يتطلب إيجاد معايير اجتماعية ملائمة لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

2-14 الفروض الخاصة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

اتفق أغلب الباحثين في مجال المسؤولية الاجتماعية على وجود أربعة فروض للمحاسبة الاجتماعية متمثلة في الآتي (حبيب وعباس، 2011، ص 314، النعيان وحسين، 2016، ص12) :

- 1- إن على المشروع التزامات ومسؤوليات اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه وعليه ان يتحمل هذه الالتزامات والمسؤوليات.
- 2- إن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة وبذلك يتوجب استقلال الموارد الاقتصادية للمجتمع بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
- 3- إن الموارد الاقتصادية العامة التي يستنفذها المشروع في نشاطه التشغيلي لا تعد سلعا مجانية كالهواء والماء وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المشروع تعويض المجتمع عن ما يستنفذه منها.
- 4- للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المشروع لمسؤولياته اتجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي .

2-15 المبادئ الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

- هناك عدة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية كما ورد في دليل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية، وهي (اقنير وآخرون، 2017، ص 6) :
- 1- المسؤولية.
 - 2- الشفافية.
 - 3- السلوكيات الأخلاقية.
 - 4- احترام رغبات ذو العلاقة.
 - 5- القوانين والأنظمة.
 - 6- احترام السلوكيات والأعراف العلمية.
 - 7- احترام حقوق الإنسان.

كما أوضح محمد هذه المبادئ التي ذكرت آنفا في دراسته التي حدد فيها معيار ايسو، حيث تم توضيح هذه المبادئ في الآتي (محمد، 2012، ص 5):

1- المساواة: يجب أن تكون المنظمة مسؤولة عن آثار أنشطتها وقراراتها على المجتمع والبيئة لاسيما السلبية منها.

2- الشفافية: يجب أن تكون المنظمة ذات شفافية في جميع قراراتها وأنشطتها التي تؤثر في المجتمع والبيئة، ما يتطلب أن تتبنى المنظمة أسلوب إفصاح جيد وواضح ودقيق تقوم المنظمة من خلاله بالإفصاح عن جميع أنشطتها التي تؤثر في المجتمع والبيئة، ويجب أن تتصف المعلومات بالوقتية والسرية وسهولة الوصول إليها وفهمها حتى يستطيع هؤلاء أن يتأثروا بقرارات وأنشطة المنظمة.

3- السلوك الأخلاقي: يجب أن يتصف سلوك المنظمة بالأمانة والمساواة والنزاهة ويكون مبنيا على هذه القيم التي تدل على اهتمام المنظمة بالمجتمع الذي تعمل فيه.

4- احترام مصالح أصحاب المصالح: يجب أن تراعي المنظمة مصالح مآلكها وأعضائها وعمالها ومؤسساتها وكذلك الأفراد الذين لهم حقوق على المنظمة أو مصالح معها.

5- احترام سيادة القانون: يجب على المنظمة الالتزام بالقوانين والتشريعات الموجودة في المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك انطلاقا لمبدأ سيادة القانون فوق الجميع سواء أفرادا أو كانوا منظمات أو حتى الحكومات.

6- احترام القواعد الدولية للسلوك: مع احترام سيادة القانون احترام القواعد الدولية للسلوك، وفي الحالات التي يتعارض فيها تطبيق القانون مع القواعد الدولية أو لا يوفر تطبيقه الحماية الكافية للبيئة أو المجتمع، فإن على المنظمة احترام القواعد الدولية للسلوك إلى أقصى حد ممكن.

7- احترام حقوق الإنسان: هناك دوافع عدة واعتبارات ممارسة المنظمات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، المتمثلة في سمعة الشركة والاعتبارات الأخلاقية، دوافع التوظيف والتحسين والتعليم، تخفيض الخطر وغيرها من الاعتبارات الاقتصادية التي تدفع المنظمة إلى ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

مما سبق يرى الباحث أن المنظمة مسؤولة عن جميع قراراتها وأنشطتها اتجاه المجتمع التي تعمل فيه ويجب أن تتصف المنظمة بالشفافية والمصداقية وأن تأخذ في حسابها

احترام حقوق المصالح والقوانين المعمول بها داخل الدولة أو المجتمع التي تقوم بمزاولة نشاطها فيه.

و أما بشأن المبادئ والمفاهيم لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فهي إلى حد ما المبادئ والمفاهيم نفسها المتعارف عليها لنظام المحاسبة المالية ولكن مع مراعاة تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة وأغراض هذا النظام، حيث إن مفهوم الوحدة المحاسبية المتداول في المحاسبة المالية مثلا يتسع نطاقه في نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ليشمل في المجتمع جميعه كوحدة. كما أن العملية المحاسبية يتسع نطاقها هي الأخرى لتمثل صفقه بين المنشأة كطرف والمجتمع من حولها كطرف آخر. وأما المدخل المحاسبي للمنشأة فيتسع نطاق تحديده ليشمل التكاليف والموارد الاجتماعية وذلك ليتسنى فيما بعد قياس العائد الاجتماعي على الاستثمار (النعيمات وحسين، 2011، ص 315).

2-16 مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

أ- القوانين والتشريعات التي تحكم تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

إن القوانين والتشريعات الحكومية وكذلك اللوائح التي تصدرها الجهات والوحدات الحكومية تشكل الإطار الذي يجب أن تعمل في حدوده جميع المنشآت والوحدات الاقتصادية وخاصة الكبيرة منها، بحيث تهدف هذه القوانين إلى تنظيم العلاقات القانونية بين أفراد المجتمع من جهة والأفراد والدولة من جهة أخرى وتضع الأحكام والقواعد من أجل ذلك، وأن تشريع القوانين وتطبيقها لها الأهمية نفسها من حيث الإصدار والتطبيق على الدولة أن تسن قوانين وتشريعات تتلاءم مع البيئة المحيطة التي تشهد تطور متسارع عالميا في كافة مناحي الحياة ومجالاتها (أبوسمرة، 2009، ص 55).

و قد أشار اللولو في دراسته قانون الأوراق المالية رقم (12) لعام 2004م الذي يحتوي على العديد من المواد، وأهمها المواد رقم (35، 37، 86) المعمول به في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تنص على أن كل شركة طرحت أوراقا مالية لها في اكتتاب عام أن تقدم على مسؤوليتها إلى الهيئة العامة للسوق تقارير دورية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح، ويلاحظ من المواد السابقة أن قانون

الأوراق المالية قد أوجب على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية الإفصاح والنشر لجميع الحقائق والأنشطة الجوهرية للشركة، وهذا يعني ضمناً الإفصاح عن الأحداث والأنشطة الاجتماعية (اللولو، 2009، ص 42).

كما أن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للمنظمة لم يعد اختياراً مطروحاً أمام منظمات الأعمال، وإنما أصبح أمراً إجبارياً وواجباً حتى بدون نص قانوني ملزم بذلك الإفصاح، فأى مشروع ما هو في النهاية إلا منظمة اجتماعية، يلزم عليه إذا ما أراد البقاء والاستمرار أن يخدم رغبات أفراد المجتمع المحيط ويلقي توقعاتهم (أبوسمرة، 2009، ص 55).

وبالنظر إلى اللائحة (22) لسنة 2008 بشأن تنظيم الهيكل التنظيمي للجامعات الليبية، واللائحة 501 والتي تختص بالأنشطة التي تمارسها الجامعات الليبية العامة، وكذلك اهتمام الدولة بمجال البيئة، وغيرها من القوانين التي تخدم المجتمع بطريقة غير مباشرة مثل الضمان الاجتماعي وكذلك المزايا التي يتحصل عليها الموظف جراء التزامه بعمله على الوجه المطلوب. ويتضح للباحث أنه يجب مواكبة التطور والعولمة الحاصلة في العالم من خلال إلزام جميع الشركات والمؤسسات العامة والخاصة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وذلك لتحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع.

ب- نظام محاسبي جيد لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

إن تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يستوجب توافر نظام محاسبي ملائم وفعال يساعد في قياس الأداء الفعلي لمختلف الأنشطة في الوحدة الاقتصادية على مستوى كل مركز مسؤولية، وإن التسجيل الفعلي للنفقات والإيرادات يعد أحد المقومات المهمة التي يعتمد عليها نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ولمقارنة الأداء الفعلي مع المخطط يستلزم أن يتم تسجيل الأداء الفعلي بالربط والاتفاق مع وحدات الإشراف والمسؤولية والمحددة في الهيكل التنظيمي (كلاب، 2008، ص 42).

ولكي يكون النظام المحاسبي فاعلاً لا بد أن يتوفر خصائص عدة نذكر منها ما يلي:

1- البساطة:

ويعني بذلك ألا يكون النظام المحاسبي معقداً وبسهل فهمه، حيث إن النظام المحاسبي الجيد هو الذي يتم من خلاله تسهيل وتطوير إجراءات وسبل الحصول على البيانات وتحديدها

وقياسها ومن ثم توصيل هذه البيانات إلى الأطراف المستفيدة لتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

2- الموثوقية:

يجب أن تتصف المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي بدقة، وأن تكون مؤشراً حقيقياً للأحداث التي تهم المستفيدين، وأن يشعر المهتمون فعلاً بأنه يمكنهم الاعتماد عليها بحيث تتولد لديهم الثقة بأهمية النظام وبصدق وشمول مخرجاته من المعلومات (القنبي، 2009، ص 32).

3- المرونة:

يجب أن يتصف النظام بالمرونة والبساطة لمواجهة ما يحدث من تغيرات في المستقبل، كما نجد أن مكونات النظام المحاسبي تختلف من حيث الحجم والعدد، غير أنه لا بد من توفر عناصر النظام الجيد (<https://accdiscussion.com>).

4- الموضوعية:

يجب أن يكون النظام منطقياً وموضوعياً لضمان توسيع دائرة قبوله (القنبي، 2009، ص 32).

ويعتقد الباحث أن توفير وسائل الرقابة والضبط على الحسابات المختلفة داخل المنشأة من أهم ما يتميز به النظام المحاسبي الفعال، كما يجب على النظام الجيد تلبية احتياجات ورغبات المستفيدين من المعلومات الكافية التي تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ج- كوادرات محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

إن نجاح وظيفة القياس في النظام المحاسبي يعتمد عليه نجاح المساءلة والرقابة الفعالة، ومن هنا يجب أن يكون المحاسب على درجة كبيرة من الموضوعية والحياد والحساسية للأخطاء والتلاعب، كما أنه يجب أن يكون ملماً بعلوم الإدارة والإحصاء والمحاسبة وبحوث العمليات، وأن تكون له خلفية في استخدام الحاسب الإلكتروني ما يمكنه من التعرف على مختلف الأنشطة التي تقوم بها المنشأة التي يعمل بها، ما له أثر على صحة البيانات التي يحصل عليها مع توفير كافة المعلومات التي تساعد المنشأة بمستوياتها المختلفة في عملية الرقابة وتقييم الأداء (كلاب، 2008، ص 51).

ويجب أن يكون المحاسب لديه مؤهل علمي، وذلك لأن التعليم المحاسبي له دور كبير جدا ليجعل المحاسب قادرا على مواكبة التطورات العلمية والعملية، وتجعل منه أيضا قادرا على مواجهة أي ظروف مستجدة تواجهه في مهنة المحاسبة، وكذلك الرقي بهذه المهنة إلى مستوى أفضل بالمقارنة مع المهن الأخرى، كما أن مهنة المحاسبة تعتمد على التزام بين التعليم والممارسة خريجي التعليم المحاسبي، وإن تطوير مهنة المحاسبة يعتمد على التلازم بين التعليم والممارسة العملية، حيث يوفر للمحاسب المهارات والسلوكيات التي ينبغي على مزاولي المهنة التحلي بها، ويقع على مؤسسات التعليم العالي مسؤولية إعداد مؤهلين يمتلكون المهارات المهنية ويتم ذلك من خلال تبني مؤسسات التعليم العالي أساليب التعليم المبنية على الكفاءة والفاعلية في الإعداد المهني للمحاسبين (الزامي، سنة 2016).

كما أن هناك مهارات عدة وكفاءات ينبغي إعطاؤها وزنا أكبر في البرامج التعليمية للمحاسب و التي تمثل أهمية خاصة له، وبذلك يكن للمحاسب مهارات وكفاءات عالية تمكنه من تطبيق المحاسبة بالشكل المطلوب. وتتمثل هذه المهارات في الآتي (الربيعي، 2007، ص 7) :

- 1- مهارة التنبؤ والتفكير الجيد والقدرة علي مواجهة أي مشاكل.
- 2- مهارة الاتصال بجميع أنواعه.
- 3- مهارة التعامل بكفاءة مع الضغوط الصعبة.
- 4- المهارة في احتراف المهنة بأخلاقياتها.
- 5- الدافع على استمرار التعلم مدى الحياة و مواكبة التطور العلمي.
- 6- المعلومات الفنية (الخلفية المحاسبية وعلومها كالتدقيق و الضريبة..).

وبناءً عليه يجب أن يكون المحاسب ملماً بمبادئ ومفاهيم علم المحاسبة وأن يكون لديه الرغبة في التعلم والاستفادة من الطول والمشاكل التي شارك في حلها وان ينفذ عمله بكل دقة وأمانة وأن يزيد من الدورات التدريبية وأن ينمي مهاراته حتى يكون قادرا على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالشكل الجيد والمطلوب وبأقل الأخطاء، ولا يقف عند الحصول على المؤهل العلمي فحسب بل لابد أن يكون مدركا بأغلب العلوم الأخرى والتي نكرت سابقا ولعل أهمها استخدام الحاسب الآلي وكيفية التعامل مع البرامج الالكترونية والتطورات التي تحدث لعلم المحاسبة.

د - نظام الحوافز الجيد لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يعد نظاماً عديماً الفائدة إذا لم يتضمن نظاماً فعالاً للحوافز يكفل للعاملين في المنشأة مقابلاً ملائماً للأداء المتميز، وذلك في أن يتم تنفيذه وفقاً للمعايير الموضوعية، وتختلف الحوافز وتتعدد الاحتياجات الإنسانية التي يسعى إليها نظام الحوافز الفعال لتحقيقها. ويجب أثناء إعداد نظام الحوافز الفعال أن تعمل المنشأة على دراسة تلك الاحتياجات المختلفة وأن تسعى في إشباعها بشكل جيد للعاملين لديها (ميدة، 2003، ص 340).

كما أن الأهمية الرئيسة لنظام الحوافز تكمن في أهمية العنصر البشري بصفته أحد عناصر الإنتاج التي يمكن استخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف المنشأة. ويعني ذلك دفع الفرد بالقيام بعمله على الوجه المطلوب من خلال إشباع رغباته، كما عرف ذلك في دراسة جودة وآخرين على أنها "مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية التي تثير الفرد وتدفعه لأداء الأعمال الموكلة إليه على خير وجه عن طريق إشباع حاجاته ورغباته المادية والمعنوية" (جودة وآخرون، 2009، ص 33).

كما عرّفها روس بأنها "نظم وقواعد توضع، وإجراءات تتبع بهدف التأثير على الأفراد وحثهم على الإقبال على العمل، وترغيبهم على بذل الجهد بنفس راضية، ودفعهم إلى زيادة الإنتاجية كمّاً ونوعاً بأقل تكلفة وفي حدود البرامج الزمنية المقررة، وذلك في حدود قدراتهم وإمكانياتهم (الرزقي، 2007، ص 57).

ويرى الباحث أن الهدف من نظام الحوافز هو تحقيق أعلى قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية وذلك من خلال تشجيع المديرين والأشخاص العاملين بالمنشأة، ويتم ذلك من خلال ربط بين حاجات الشركة وحاجات الفرد ببعضها البعض.

كما أن النظام الجيد والفعال للحوافز يحقق ميزات عديدة ومفيدة للمنشأة ومن أهمها ما يلي (ميدة، 2003، ص 341):

- 1- زيادة إنتاجية العمل في شكل كميات إنتاج وجودة إنتاج ومبيعات وأرباح
- 2- إشباع احتياجات ورغبات العاملين وإشعارهم بروح العدالة داخل الشركة.
- 3- رفع روح الولاء والانتماء لدى العاملين وجذبهم للمنظمة الذين يعملون فيها.
- 4- تنمية روح التعاون بين العاملين.

ولكي يكون للمنشأة نظام حوافز متكامل يحفز علي العاملين على أداء أعمالهم المتميز وبالوجه المطلوب، يجب على المنشأة اختيار أنواع الحوافز التي تتماشى مع تحقيق أهدافها، وتختلف أنواع الحوافز من حيث طبيعتها إلى:

- 1- حوافز مادية: وتكون على شكل دعم مادي أو زيادة في الأجر أو نسبة من أرباح المبيعات، أو على شكل أجور إضافية.
 - 2- حوافز معنوية: وتكون لفئة العاملين في المستويات الإدارية الدنيا، وتتمثل في الثناء والشكر والتقدير، وذلك لرفع الجانب المعنوي لدى العاملين.
 - 3- حوافز مادية ومعنوية: وتكون في شكل ترقيات للعاملين في الشركة وهي تتمثل في زيادة الأجر بالإضافة إلى التقدير (الرزقي، 2007، ص 58).
- كما أن أي منشأة أو وحدة اقتصادية ترغب أن يتوافر لديها نظام حوافز فعال عليها أن تعتمد على مقومات نظام الحوافز وهي كثيرة نذكر منها ما يلي (جودة وآخرون، 2009. ص 33):

- 1- التعرف على دوافع أفراد التنظيم كافة.
 - 2- تحديد أولويات هذه الدوافع من وجه نظر أفراد التنظيم.
 - 3- اختيار أنواع الحوافز التي تتماشى مع الدوافع.
 - 4- تحديد معايير منح الحوافز وشروطها.
 - 5- تحديد قيمة منح الحوافز.
 - 6- الإعلان عن نظام الحوافز بالطريقة المناسبة لكسب التأييد من أفراد التنظيم.
 - 7- ثبات الوحدة الاقتصادية في تقديم الحوافز وقت استحقاقها.
 - 8- تقويم نظام الحوافز من فترة لأخرى للتأكد من فاعليته.
 - 9- تعديل النظام بحيث يكون مرناً ويتناسب مع تغيرات رغبات الأفراد وحاجاتهم .
- ويلاحظ الباحث أن مقومات الحوافز التي ذكرت أعلاه سيجعل نظام الحوافز فاعلاً وجيداً وذلك بدفع العاملين في المنشأة وتشجيعهم على بذل أقصى ما بجهدهم لتحقيق أهداف المنشأة والتي تتمثل في تحقيق الأرباح من خلال زيادة العملية الإنتاجية وتقديم الخدمات بالشكل المطلوب.**

2-17 نشأت وتطور الجامعات الليبية العامة

إن التعليم العالي في ليبيا لم يحظى باهتمام في العهد العثماني أو الإيطالي، ولا في عهد الإدارتين الفرنسية و البريطانية، ولم تؤسس أي مؤسسة تختص بالتعليم العالي في البلاد، و بعد استقلال ليبيا بحولي (4) سنوات عندما أصدر المرسوم الملكي الذي يقضي بتأسيس الجامعة الليبية في عام 1955م ([http:// loops research. Org](http://loopsresearch.org)).
وتعد كلية الآداب التي تم افتتاحها في جامعة بنغازي في عام 1955م نواة التعليم الجامعي في ليبيا، و بعد ذلك بدأت يتوالى افتتاح الكليات تباعاً، ففي العام الجامعي 1956/1957م تم إنشاء كلية العلوم والزراعة في طرابلس، أما كلية الاقتصاد تم افتتاحها في عام 1966م بمدينة بنغازي، ومنذ العام الجامعي 1966/1967م بدأت الجامعات الليبية في التوسع في تخصصاتها، بذلك أصبحت الجامعة الليبية تضم سبع كليات موزعة بين مدينة طرابلس ومدينة بنغازي.(محمد، 2017، ص 21).

كما تم تأسيس الجامعة الإسلامية في البيضاء، وذلك بتحويل المعهد السنوسي إلي جامعة إسلامية تختص بالعلوم الشرعية، وبلغ مجموع الطلاب في هذه الكليات إلي 16 ألف طالب وطالبة ([http:// loops research. Org](http://loopsresearch.org))، وبعد التغير السياسي الذي حصل في ليبيا في عام 1969م شهدت الجامعة الليبية تطورات في فلسفتها و أهدافها وهيكلها التنظيمي والإداري، كما زاد عدد الكليات التابعة لها، حيث تم افتتاح كلية الطب البشري بمدينة بنغازي، ونظراً لتوالي إنشاء الكليات وتزايد أعضاء هيئة التدريس تم في العام الجامعي 1973/1974 فصل الجامعة الليبية إلي جامعتين الأولى بمدينة طرابلس تحت مسمى جامعة طرابلس والأخرى جامعة بنغازي ومقرها بمدينة بنغازي، كما أنشئت جامعة عمر المختار في العام 1983م (محمد، 2017، ص 21).

وكذلك أنشئت جامعة سبها وجامعة 7 ابريل بالزاوية ، ثم أنشئت الكثير من الجامعات عبر السنوات حتى وصلت في عام 1997 عدد الجامعات إلي 14 جامعة ([http:// loops research. Org](http://loopsresearch.org)).

كما زاد عدد الطلاب الجامعيين ذكوراً و إناثاً على حد سواء، فالعلاقة آنذاك بين الجامعة والمجتمع خلال تلك المرحلة في خدمة النمو و التنمية والإسهام في تغيير المجتمع وتنمية البلاد، وبذلك انتشر التعليم وتخرج ما يكفي من المختصين والباحثين(LIBYA, blog fa, com).

و أعيد النظر في أعداد الجامعات في عام 1999م وتقليصها و ذلك نظراً لتزايدها الغير مبني على أسس علمية، وتم حصرها في 9 جامعات و 45 كلية، وفي عام 2000م صدر قرار بإنشاء ما يعرف بجامعة الأقسام، ولكن في عام 2004 أعيد مرة أخرى تقليصها، بموجب القرار رقم (118) و الذي ينص على إلغاء جامعات الأقسام، ليصبح عددها 13 جامعة وهي الموجود حتى عام 2012م (محمد، 2017، ص 22).

كما أنشئت جامعات جديدة بعد عام 2012م على سبيل المثال جامعة صبراتة وهي جامعة حكومية أنشئت في عام 2015م، وكذلك بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2021م بشأن فصل فرعي جامعة درنة والقبة عن جامعة عمر المختار تحت مسمى جامعة درنة (mhesr, gov.ly).

ويتضح مما سبق أن الجامعات الليبية العامة مرت بعدة مراحل، تبدأ من مرحلة التأسيس والإنشاء في عام 1955م، ومرحلة التوسع والنمو والمرحلة الأخيرة مرحلة التوعية والتخصص والتعامل مع المحيط الإقليمي والدولي.

2-18 أهداف التعليم الجامعي في ليبيا

للتعليم الجامعي مجموعة من الأهداف نذكر منها (محمد، 2017، ص 23):

- 1- تحقيق التقدم في مجالات العلم والتقنية والفكر والفن و في مجال العمل لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية وتطويرها و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.
- 2- تزويد البلاد بالكفاءات العلمية المتخصصة والملتزمة بواجبها الوطني و القومي للمساهمة في النهوض بالحضارة العربية والإسلامية.
- 3- النهوض و المشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني.
- 4- تطوير أساليب البحث العلمي والتعليمي بما في ذلك وضع المؤلفات التعليمية بالجامعة وترجمتها.
- 5- توثيق الصلات و الروابط الثقافية والعلمية علي الهيئات و المؤسسات العلمية الأخرى محلياً وقومياً و عالمياً.

ويشير الباحث إلى المادة رقم (6) في القرار رقم (22) الخاص بالهيكل التنظيمي للجامعات لسنة 2008 والذي ينص على أن يتولى مجلس الجامعة ما يلي: (ju.edu.ly/ , 57)legislation

1- المساهمة في ربط الجامعة بقضايا المجتمع ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي تقع بالجامعة.

2- اقتراح الخطط والبرامج العامة لتطوير التعليم بالجامعة.

3- الموافقة على قبول التبرعات والإعانات والهبات والوصايا.

4- الموافقة على منح الشهادات الفخرية.

5- اقتراح منح جوائز التفوق العلمي للأساتذة و الطلاب والكليات و الأقسام العلمية.

6- المساهمة في الحفاظ على سمعة الجامعة ودعم مكانتها ومنع الظواهر الهدامة.

كما نستنتج من ذلك أن الأنشطة التي تقوم بها الجامعات الليبية العامة والمتمثلة في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تقع بالجامعة والمساهمة في الحفاظ على سمعة الجامعة ، كل ذلك يتطلب نظام محاسبي يختص بالأنشطة الاجتماعية و ذلك لإظهار الجامعات الليبية العامة بمستوى من الرقي التعليمي والحضاري، إضافة إلى ذلك ما يتحقق للمجتمع من رفاهية وتقليص البطالة والفقر بالمجتمع.

الخلاصة

إن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تهتم بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات أو الشركات سواء كانت عامة أو مؤسسات خاصة، وذلك يجب على المؤسسات أن يدركوا أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتحقيق أهدافها وبقائها في السوق لأطول فترة، و خاصة مع ازدياد شدة المنافسة في الآونة الأخيرة، كما أن هناك مجموعة أسباب تلتزم من خلالها المؤسسات بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لعل من أهمها الضغوطات الاجتماعية وتعدد الأطراف المستفيدة، ولكي يتم تطبيق المحاسبة الاجتماعية يجب توفر إمكانيات لتطبيقها لعل من أهم مقوماتها القوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات بتطبيقها. كما أن المحاسبة لا تقف عند تحقيق أهدافها الرئيسية التي تتمثل في عملية القياس والاتصال، بل تتعداها إلى تحقيق أهداف أخرى؛ وذلك لأن هناك علاقة متينة بين المحاسبة كوظيفة اجتماعية والبيئة التي تعمل فيها، لذلك يجب على المحاسبة أن تحقق أهدافاً أخرى تخدم من خلالها المجتمع وتحافظ على سلامة البيئة ونقائها لبناء البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي، حيث أن نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال قياس الصفقات التي فيما بين الوحدة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية من حولها، و إن الفصل بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية هو التحدي الذي يواجهه مصممون التقارير الاجتماعية، فالتشابه بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المؤسسة الذي بدوره يؤدي إلى مشاكل كيفية القياس لكل نشاط مستقل. فالتداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة الاجتماعية.

كما أن تطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية يتطلب مقومات لكي يتم من خلالها تطبيق النظام، لعل من أهم المقومات توفر كوادر محاسبية مؤهلة و نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات أو الشركات سواء كانت عامة أو الخاصة.

وبناءً على ذلك تم تناول في هذا الفصل مفهوم و أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك مقومات تطبيقها ، وفروض و مبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، وكذلك نشأة الجامعات الليبية العامة و أهدافها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المقدمة

- | | |
|---------------------------------------|-----|
| نبذة عن الجامعات الليبية محل الدراسة. | 1-3 |
| أهداف الدراسة الميدانية. | 2-3 |
| مجتمع الدراسة. | 3-3 |
| عينة الدراسة. | 4-3 |
| مصادر الدراسة. | 5-3 |
| أداة الدراسة. | 6-3 |
| صدق أداة الدراسة وثباتها. | 7-3 |
| الأساليب الإحصائية المستخدمة. | 8-3 |
| تحليل البيانات واختبار الفروض. | 9-3 |

الخلاصة

المقدمة

يعتمد الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي على منهجية الدراسة، حيث تمثل المحور الرئيس الذي يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي والتوصل إلى النتائج المراد الوصول إليها وبهذا تتحقق الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها. حيث يتناول هذا البحث وصفا لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرائق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

3-1 نبذة عن الجامعات محل الدراسة

أنشئت الجامعة الليبية بموجب مرسوم ملكي بتاريخ 15 ديسمبر سنة 1955م، وحيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة الإنشاء والتأسيس وذلك لإنشاء أول جامعة ليبية تختص بمهام التدريب والبحث العلمي و خدمة المجتمع، وكانت النواة الأولى لها كلية الآداب والتربية بينغازي. في سنة 1957م تم إنشاء كلية العلوم، النواة الأولى لجامعة طرابلس. ولقد مؤت الجامعات الليبية بعدة مراحل ، المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة الإنشاء ، والمرحلة الثانية وتعرف بمرحلة الاستجابة لحاجات ليبيا المهنية والإدارية، والمرحلة الثالثة وتعرف بمرحلة التوسع والنمو، والمرحلة الأخيرة وهي مرحلة التوعية والتعامل مع المحيط الإقليمي والتي تبدأ في سنة 1985م إلي الوقت الحاضر (Libya1.bhogf.com).

ولقد توسعت الجامعات الليبية العامة بزيادة الجامعات، ففي حلول عام 2004 ازداد عدد الجامعات الليبية إلي 13 جامعة، وهي الموجودة إلي الوقت الحالي، غير أن البعض تغير مسماها بتغير النظام السياسي عام 2011 (المركز الوطني لضمان الجودة، 2012).

3-2 أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلي جمع البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي وذلك للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى الدراسة في تحقيقها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول الباحث من خلاله وصف الظاهرة وصفا دقيقا كما هي في الواقع، حيث إنه يعد من أنسب الأساليب لدراسة الظواهر الاجتماعية ويعرّف هذا المنهج بأنه "تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية... وتتعلق بياناتها المجمعّة من هذه المؤسسات بأنشطتها وعملياتها وإجراءاتها، وكذلك عن موظفيها وخدماتها المختلفة، وذلك خلال فترة زمنية معينة ومحددة، يحددها الباحث عادة وطبيعة البحث" (أبوهربيد، 2017، ص 139).

3-3 مجتمع الدراسة

يعرّف مجتمع الدراسة بأنه: جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من موظفي إدارات الجامعات الليبية العامة، وذلك لما لها تأثير على المجتمع سواء المجتمع الداخلي أو المجتمع الخارجي. حيث تقوم الجامعات الليبية العامة بعدة أنشطة اجتماعية، كورش العمل و الدورات التدريبية للموظفين، كما لها دور في توعية وثقافة المجتمع كمؤسسة تعليمية عامة. و لذلك دعت الحاجة لدراسة إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة.

3-4 عينة الدراسة:

إن جميع إدارات الجامعات الليبية العامة تعمل وفق قوانين ولوائح موحدة، تسري على الجامعات الليبية العامة ، لذلك تم اختيار عينة الدراسة أربع جامعات ليبية، وهي:

- جامعة طرابلس
- جامعة غريان
- جامعة الزاوية
- جامعة صبراتة.

ولقد اختار الباحث الأربع جامعات بناءً على تنوع إنشائهن بين الأقدم والأحدث وحجمهم، حيث إن جامعة طرابلس هي أكبر جامعة في ليبيا، وتقع في العاصمة الليبية، و بها أكبر عدد من الطلاب بين الجامعات الليبية ، وقد تأسست في عام 1957م. وتأسست جامعة غريان في عام 1985 م، حيث تعد كلية المحاسبة النواة الأولى لهذه الجامعة التي أسست بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 925 لسنة 1985م ، كما أصبحت

جامعة مستقلة تتبعها الكليات الجامعية بغريان في سنة 2005م، وتقع في مدينة غريان. و تأسست جامعة الزاوية في سنة 1988م، وهي جامعة حكومية تقع في مدينة الزاوية، وتضم الجامعة 27 كلية، وأما جامعة صبراتة فهي إحدى الجامعات الحكومية في ليبيا، ومقر إدارتها بمدينة صبراتة، وتتكون في أصلها من مجموعة كليات يرجع تأسيس بعض منها سنة 1992م، حيث كانت تتبع جامعة الزاوية حتى صدر قرار الوزراء لسنة 2015م بإنشاء جامعة صبراتة، ويبلغ عدد كليات الجامعة 16 كلية.

و بالرجوع إلى قسم شؤون العاملين ومعرفة عدد المحاسبين في كل جامعة، تم توزيع 100 استبانة، وتم التسليم باليد لإدارات الجامعات الليبية العامة، وذلك بمعدل 25 استبانة لكل جامعة محل الدراسة.

وقد تمكن الباحث من استرجاع (98) استبانة، من أصل (100) استبانة تم توزيعه، وقد اتضح أن هناك (30) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي وذلك بسبب عدم اكتمال إجابات العينة، وكذلك عدو وجود إجابات (فارغة)، ولم يستطع الباحث إيجاد (2) استبانته وذلك بسبب ضياعهم.

3-5 مصادر البيانات

للتوصل إلى النتائج والتوصيات اعتمد الباحث في دراسته على مصدرين لجمع البيانات، هما:

- **البيانات الأولية:** حيث تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها وتصميمها وفقا لأهداف هذه الدراسة وفرضياتها.
- **البيانات الثانوية:** قد تم جمع البيانات من خلال الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراه والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وأي بيانات أخرى متوفرة على شبكة الانترنت.

3-6 أداة الدراسة

استنادا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة والذي يدور حول إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة كما هو موضح في الملحق رقم (2).

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين، هما:

- القسم الأول: ويتمثل في البيانات الشخصية عن المستجيب (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة).

- القسم الثاني: وهو يتمثل في محاور الدراسة، حيث تتكون الاستبانة من 26 فقرة موزعة على 5 محاور، وهي:

1- المحور الأول: يناقش إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2- المحور الثاني: يناقش مدى توفر قوانين وتشريعات تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3- المحور الثالث: يناقش مدى وجود نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

4- المحور الرابع: يناقش مدى وجود كوادر محاسبية مؤهلة لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

5- المحور الخامس: يناقش مدى وجود نظام حوافز فعال لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

3-7 صدق أداة الدراسة وثباتها:

أولاً: صدق الأداة:

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق، وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة وهم المشار إليهم في الملحق رقم (1) وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

ثانياً: ثبات الأداة:

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 93.2% وهي نسبة عالية، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60%. وبذا يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت، أي أن المبحوثين يفهمون بنوده بالطريقة نفسها كما يقصدها

الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 93.2%

جدول (1)

نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
أهمية تطبيق نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	6	0.69
توافر القوانين والتشريعات	5	0.764
وجود نظام محاسبي جيد	4	0.858
وجود كوادر محاسبية مؤهلة	6	0.926
وجود نظام حوافز فعال	5	0.921
الأداة ككل	26	0.932

3-8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليلي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم والاجتماعية (SPSS) إذ تم استخدام الوسائل التالية:

أ- الإحصاء الوصفي:

- جداول التوزيع التكراري متمثلة في التكرارات والنسب المئوية.
- الرسومات البيانية متمثلة في الأعمدة البيانية.
- المتوسط الحسابي بهدف التعرف على تقييمات عينة الدراسة لكل فقرة.
- الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

ب- الاستدلال الإحصائي المتمثل في:

اختبار (t-test One sample t-test) استخدم الباحث هذا الاختبار لاختبار

فرضيات الدراسة.

3-9 تحليل البيانات و اختبار الفروض

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في

الجامعات الليبية العامة، حيث تم تقسيم آلية عرض النتائج كالآتي:

أ- وصف خصائص أفراد العينة.

ب- عرض إجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانة.

ج- اختبار توزيع البيانات.

د- اختبار فرضيات الدراسة.

أ- وصف خصائص أفراد العينة

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي

والتخصص والوظيفة وسنوات الخبرة.

جدول رقم (2)

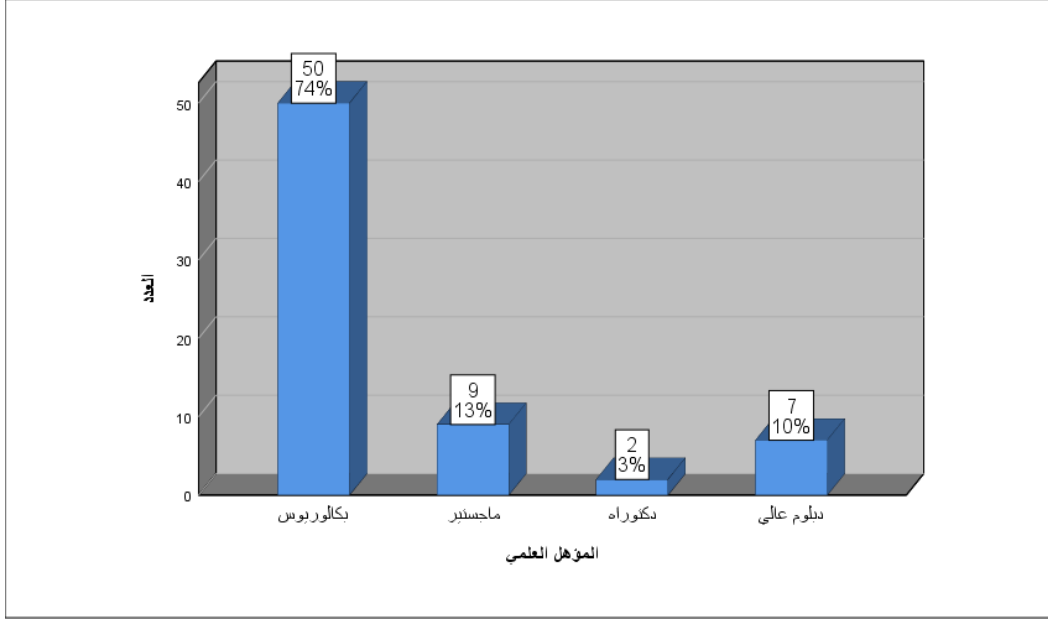
توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
10%	7	دبلوم عالي
74%	50	بكالوريوس
13%	9	ماجستير
3%	2	دكتوراه
100.0%	68	الإجمالي

يظهر من الجدول رقم (2) أن عينة الدراسة توزعت من حيث المؤهل العلمي على أربع فئات، إذ احتلت فئة بكالوريوس المرتبة الأولى وبلغ عددهم (50) وبنسبة (74%)، بينما جاء حملة الماجستير في المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (9) وبنسبة (13%)، وجاء حمل الدبلوم العالي في المرتبة الثالثة إذ بلغ عددهم (7) وبنسبة (10%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة حملة الدكتوراه إذ بلغ عددهم (2) وبنسبة (3%). ويتضح من هذه النتائج أن إجمالي عينة الدراسة من حملة المؤهلات العالية وهذا بدوره يعطي النتائج مصداقية أكبر.

شكل رقم (1)

توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي



جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة وفق التخصص العلمي

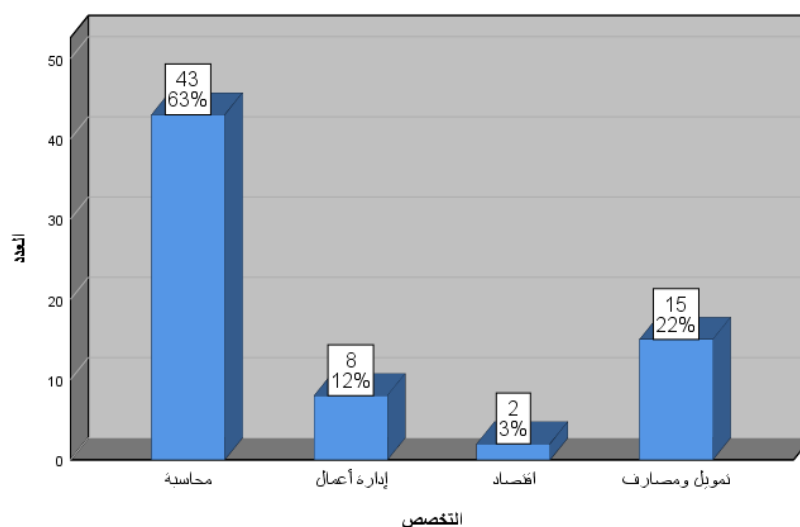
التخصص	العدد	النسبة (%)
محاسبة	43	63%
إدارة أعمال	8	12%
اقتصاد	2	3%
تمويل ومصارف	15	22%
الإجمالي	68	100.0%

يظهر من الجدول رقم (3) أن عينة الدراسة توزعت من حيث التخصص العلمي إلى أربع فئات، فقد جاء تخصص المحاسبة في المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم (43) وبنسبة (63%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين جاء فئة تخصص تمويل ومصارف في المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (15) وبنسبة (22%) من إجمالي عينة الدراسة. بينما جاء تخصص إدارة أعمال في المرتبة الثالثة إذ بلغ عددهم (8) وبنسبة (12%)، وجاء تخصص اقتصاد في المرتبة الأخيرة إذ بلغ عددهم (2) وبنسبة (3%) من إجمالي عينة الدراسة.

وتشير النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة جاءت من تخصصات لها علاقة بموضوع الدراسة ما يؤيد مصداقية النتائج.

شكل رقم (2)

توزيع أفراد العينة وفق التخصص



جدول رقم (4)

توزيع أفراد العينة وفق الوظيفة

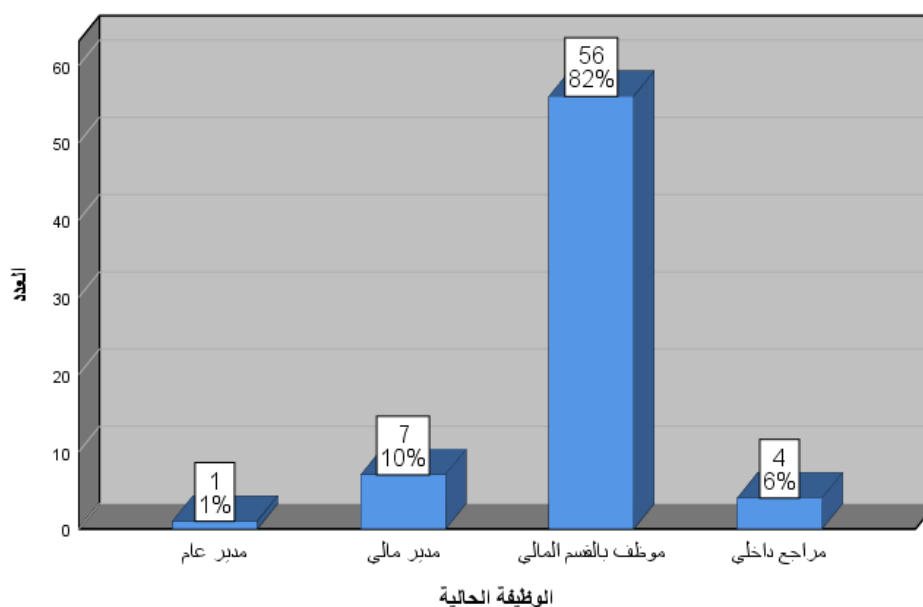
النسبة	العدد	المركز الوظيفي
%2	1	كاتب عام
%10	7	مدير مالي
%82	56	موظف بالقسم المالي
%6	4	مراجع داخلي
%100.0	68	الإجمالي

يظهر من الجدول رقم (4) أن عينة الدراسة توزعت من حيث الوظيفة على أربع فئات، حيث جاءت وظيفة موظف بالقسم المالي في المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم (56) وبنسبة (%82) من إجمالي عينة الدراسة، في حين جاءت في المرتبة الثانية وظيفة مدير مالي حيث بلغ عددهم (7) وبنسبة (%10) من إجمالي عينة الدراسة، بينما جاء في المرتبة الثالثة وظيفة مراجع داخلي إذ بلغ عددهم (4) وبنسبة (%6) من إجمالي عينة الدراسة. في حين جاءت في

المرتبة الأخيرة وظيفة كاتب عام إذ بلغ عددهم (1) وبنسبة (2 %). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة هم من العاملين في القسم المالي ما يزيد من مصداقية نتائج هذه الدراسة.

شكل رقم (3)

توزيع أفراد العينة وفق الوظيفة



جدول رقم (5)

توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

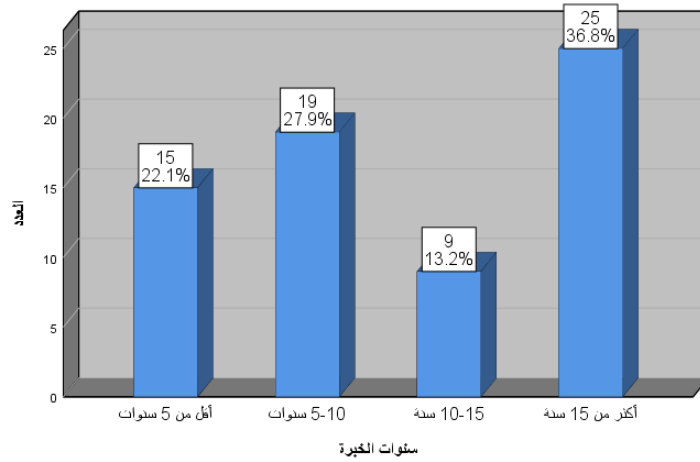
سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	15	22%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	28%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	9	13%
15 سنة فأكثر	25	37%
الإجمالي	68	100.0%

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) إلى أن عينة الدراسة توزعت من حيث سنوات الخبرة على أربع فئات، إذ احتلت فئة الذين كانت خبرتهم من (15 سنة فأكثر) المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم (25) وبنسبة (37%)، بينما جاءت فئة الذين كانت خبرتهم من (من 5 إلى أقل من 10 سنة) في المرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (19) وبنسبة (28%)، وجاءت في المرتبة الثالثة فئة

الذين كانت خبرتهم (أقل من 5 سنوات) إذ بلغ عددهم (15) وبنسبة (22%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فئة الذين كانت خبرتهم (من 10 إلى أقل من 15 سنة) إذ بلغ عددهم (9) وبنسبة (13%). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة (78%) تزيد خبراتهم على 5 سنوات في هذا المجال ما يضيف على النتائج مصداقية أكثر.

شكل رقم (4)

توزيع أفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة



مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الموافقة النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6) قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

المقياس	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

تم وضع مقياس ترتيبى للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقا لما يلي:

المقياس	مهم جدا	مهم	مهم إلى حد ما	غير مهم	غير مهم بشدة
الدرجة	4.2-5	3.4-4.19	2.6-3.39	1.8-2.59	1-1.79

جدول (7)

مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي
منخفضة جدا	1.79 - 1
منخفضة	2.59 - 1.8
متوسطة	3.39 - 2.6
مرتفعة	4.19 - 3.4
مرتفعة جدا	5 - 4.2

ب - عرض نتائج اتفاق أفراد العينة

المحور الرئيس: ما إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في

الجامعات الليبية العامة؟

يمكن الإجابة عن المحور الرئيس من خلال المحاور الفرعية التالية:

المحور الفرعي الأول: ما مدى إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة لأهمية

تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

جدول (8):

إجابات أفراد العينة عن فقرات محور إدراك المسؤولين لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية

الاجتماعية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى الإدراك
1	يساعد تنفيذ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات في الحصول على تسهيلات وحوافز من المجتمع بمختلف مؤسساته وخاصة الحكومية منها.	3.65	.877	%73.0	مرتفع
2	يتضمن مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع.	3.74	.822	%74.8	مرتفع
3	يسهم الاهتمام بالنشاط الاجتماعي عند إعداد القوائم المالية في تحسين النتائج ويجعل هذه القوائم أكثر تعبيراً عن الواقع العملي من الناحية الاجتماعية.	3.75	.983	%75.0	مرتفع
4	لا تنتظر إدارات الجامعات الليبية العامة إلى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها واجب ديني يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع.	3.38	1.093	%67.6	متوسط

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى الإدراك
5	إن عدم إدراك ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد أهم عوامل عدم تطبيقها.	3.88	.907	77.6%	مرتفع
6	إن المسؤولية الاجتماعية لإدارات الجامعات تتجاوز مسؤوليتها كوحدة بل تضمن تفاعل الجامعات مع المجتمع عبر الأنشطة الاجتماعية.	3.46	1.165	69.2%	مرتفع
	الفقرات ككل	3.64	0.582		مرتفع

من خلال الجدول رقم (8)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس مستوى إدراك المسؤولين لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتراوح بين (3.38) - (3.88)، وجميعها تشير إلى أن مستوى إدراك المسؤولين لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كان بدرجة متوسطة أو مرتفعة. فلقد حصلت الفقرة القائلة "إن عدم إدراك ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد أهم عوامل عدم تطبيقها" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.88) وبلغ انحرافها المعياري (0.709)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، في حين حصلت العبارة "لا تنتظر إدارات الجامعات الليبية العامة إلى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها واجب ديني يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (1.093) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لمستوى إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يساوي (3.64) بانحراف معياري (0.582)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، ما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

المحور الفرعي الثاني: ما مدى التزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

جدول (9)

إجابات أفراد العينة عن فقرات محور التزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى الالتزام
1	وجود قوانين وتشريعات تلزم الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.26	1.167	65.2%	متوسط
2	يسهم إصدار القوانين والتشريعات بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.79	.955	75.8%	مرتفع
3	هناك تعليمات مهنية تلزم الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.18	1.007	63.6%	متوسط
4	إدارات الجامعات الليبية العامة غير ملزمة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إذا ترك الخيار لها.	2.84	1.074	56.8%	متوسط
5	تلتزم إدارات الجامعات الليبية العامة بالقوانين التي تفرض عليها التزامات اجتماعية.	3.29	1.134	65.8%	متوسط
	الفقرات ككل	3.27	0.767		متوسط

من خلال الجدول رقم (9)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس مستوى التزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها تتراوح بين (2.84) - (3.79)، وجميعها تشير إلى أن مستوى التزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها كان بدرجة متوسطة أو مرتفعة. فلقد حصلت الفقرة القائلة "يساهم إصدار القوانين والتشريعات بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.79) وبلغ انحرافها المعياري (0.955)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، في حين حصلت العبارة "إدارات الجامعات الليبية العامة غير ملزمة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إذا ترك الخيار لها" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (1.074) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لمستوى التزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يساوي (3.27) بانحراف معياري (0.767)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، ما يدل على أنه هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى التزام إدارات

الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

المحور الفرعي الثالث : ما مدى توافر نظام محاسبي جيد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

جدول (10)

إجابات أفراد العينة عن فقرات محور توافر نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى التوافر
1	النظام المحاسبي المطبق لدى الجامعات الليبية العامة قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.09	.973	61.8%	متوسط
2	يوفر النظام المحاسبي لدى الجامعات الليبية العامة التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي.	3.09	1.129	61.8%	متوسط
3	يتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي.	2.79	1.153	55.8%	متوسط
4	نظام الجامعات الليبية العامة قادر على قياس الأداء الاجتماعي.	2.99	1.086	59.8%	متوسط
	الفقرات ككل	2.99	0.911		متوسط

من خلال الجدول رقم (10)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس مدى توافر نظام محاسبي جيد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتراوح بين (2.79) - (3.09)، وجميعها تشير إلى أن مدى توافر نظام محاسبي جيد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كان بدرجة متوسطة. فلقد حصلت الفقرة القائلة "النظام المحاسبي المطبق لدى الجامعات الليبية العامة قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية" على المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.09) وبلغ انحرافها المعياري (0.973)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، في حين حصلت العبارة "يتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.79) وانحراف معياري (1.153) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لمدى توافر نظام محاسبي جيد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يساوي (2.99) بانحراف معياري (0.911)،

وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن توافر نظام محاسبي جيد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

المحور الفرعي الرابع : ما مدى توافر كوادر محاسبية مؤهلة لدي إدارات الجامعات

الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

جدول (11)

إجابات أفراد العينة عن فقرات محور توافر كوادر محاسبية لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى التوافر
1	يتوفر لدى الجامعات الليبية العامة كادر محاسبي مؤهل لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	3.66	1.128	73.2%	مرتفع
2	تهتم إدارة الجامعات الليبية العامة بتنمية خبرات الكادر المتوفر لديها.	2.90	1.306	58.0%	متوسط
3	تقوم إدارات الجامعات الليبية العامة بتقديم برامج اجتماعية للموظفين خارج نطاق العمل.	2.62	1.293	52.4%	متوسط
4	تعمل إدارات الجامعات الليبية العامة على تهيئة ظروف عمل مناسبة للموظفين.	2.79	1.229	55.8%	متوسط
5	توفر إدارات الجامعات الليبية العامة السكن والمواصلات للعاملين لديها.	2.50	1.430	50.0%	منخفض
6	توفر إدارات الجامعات الليبية العامة التأمين الصحي للعاملين وعائلاتهم.	2.37	1.583	47.4%	منخفض
	الفقرات ككل	2.81	1.142		متوسط

من خلال الجدول رقم (11)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس مدى توافر كوادر محاسبية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة قادر علي تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتراوح بين (2.37) - (3.66)، وجميعها تشير إلى أن مدى توافر كوادر محاسبية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كان بدرجة من منخفضة إلى مرتفعة. فلقد حصلت الفقرة القائلة "يتوفر لدى الجامعات الليبية العامة كادر محاسبي مؤهل لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"

على المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.66) وبلغ انحرافها المعياري (1.128)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، في حين حصلت العبارة "توفر إدارات الجامعات الليبية العامة التأمين الصحي للعاملين وعائلاتهم" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (1.583) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها منخفضة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لمدى توفر إدارات الجامعات الليبية العامة التأمين الصحي للعاملين وعائلاتهم يساوي (2.81) بانحراف معياري (1.142)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مدى توفر كوادر محاسبية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

المحور الفرعي الخامس: ما مدى توافر نظام حوافز فعال لدى إدارات الجامعات الليبية

العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

جدول (12)

إجابات أفراد العينة عن فقرات محور توافر نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	مستوى التوافر
1	تمنح إدارات الجامعات الليبية العامة حوافز مادية ومعنوية عند وصول الأفراد للأهداف المخطط لها.	2.97	1.209	59.4%	متوسط
2	تمنح الحوافز بناء على أسس موضوعية عادلة.	2.78	1.303	55.6%	متوسط
3	تقوم إدارات الجامعات الليبية العامة بتحفيز المحاسبين على حضور المؤتمرات وورش العمل المهنية والعلمية.	2.87	1.337	57.4%	متوسط
4	تتبع إدارات الجامعات الليبية العامة سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقيق فرص متساوية للترقية.	3.01	1.321	60.2%	متوسط
5	يتم إعادة النظر على نحو دوري بنظام الحوافز المعمول به في الجامعات الليبية العامة.	3.04	1.251	60.8%	متوسط
	الفقرات ككل	2.94	1.120		متوسط

من خلال الجدول رقم (12)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية التي تقيس مدى

توافر نظام حوافز فعال لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن

المسؤولية الاجتماعية تتراوح بين (2.78) - (3.04)، وجميعها تشير إلى أن مدى توافر نظام حوافز فعال لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كان بدرجة متوسطة. فلقد حصلت الفقرة القائلة "يتم إعادة النظر على نحو دوري بنظام الحوافز المعمول به في الجامعات الليبية العامة" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.04) وبلغ انحرافها المعياري (1.251)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، في حين حصلت العبارة "تمنح الحوافز بناء على أسس موضوعية عادلة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.303) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لمدى توافر نظام حوافز فعال لدي إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يساوي (2.94) بانحراف معياري (1.120)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، ما يدل على أن هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مدى توافر نظام حوافز فعال لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل عام هو بدرجة متوسطة.

ج- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، وعلى أساس الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov	المعنوية المشاهدة
إدراك المسؤولين لأهمية تطبيق نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.64	0.562	1.294	0.123
توافر القوانين والتشريعات	3.27	0.767	1.089	0.224
وجود نظام محاسبي جيد	2.99	0.911	0.990	0.280
وجود كوادر محاسبية مؤهلة	2.81	1.142	0.541	0.617
وجود نظام حوافز فعال	2.94	1.120	0.534	0.518

من نتائج الجدول أعلاه رقم (13)، يتبين أن قيم مستوى المعنوية المشاهدة لكل المحاور أكبر من 0.05 ما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية، أي أن البيانات في جميع محاور الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وبذلك سيتم استخدام أساليب التحليل الإحصائي المعلمي في اختبار فرضيات الدراسة.

د - اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى: لا يدرك المسؤولون بإدارات الجامعات الليبية العامة أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يدرك المسؤولون بإدارات الجامعات الليبية العامة أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية البديلة: يدرك المسؤولون بإدارات الجامعات الليبية العامة أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

لاختبار الفرضية أعلاه تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في

الجدول التالي:

جدول رقم (14)

نتائج اختبار حول إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
إدراك المسؤولين لأهمية تطبيق نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.64	0.562	9.418	0.000

من نتائج الجدول رقم (14) يتبين الآتي:

قيمة الاختبار الإحصائي لإدراك المسؤولين لأهمية تطبيق نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساوي 3.64 بدلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية. ما يعني أن المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة يدركون أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الثانية: القوانين والتشريعات الليبية لا تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية: القوانين والتشريعات الليبية لا تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

الفرضية البديلة: القوانين والتشريعات الليبية تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق

نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

لاختبار الفرضية أعلاه تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في

الجدول التالي:

جدول رقم (15)

نتائج اختبار حول توافر القوانين والتشريعات المتعلقة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
التزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.27	0.767	2.94	0.004

من نتائج الجدول رقم (15) يتبين الآتي:

قيمة الاختبار الإحصائي لالتزام إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تساوي 2.94 بدلالة إحصائية 0.004 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية. ما يعني أن القوانين والتشريعات الليبية تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية و البديلة كما يلي:
الفرضية الصفرية: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية البديلة: توجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

لاختبار الفرضية أعلاه تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في

الجدول التالي:

جدول رقم (16)

نتائج اختبار حول وجود نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
توجد لدى إدارات الجامعات نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	2.99	0.911	-0.100	0.921

من نتائج الجدول رقم (16) يتبين الآتي:

قيمة الاختبار الإحصائي لوجود نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة تساوي 0.100- بدلالة إحصائية 0.921 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا ترفض الفرضية الصفرية. ما يعني أنه لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. بمعنى آخر إن النظام المحاسبي الموجود غير فعال بدرجة يمكن القول معه أنه قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية و البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية البديلة: يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

لاختبار الفرضية أعلاه تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في

الجدول التالي:

جدول رقم (17)

نتائج اختبار حول وجود كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
توجد لدى إدارات الجامعات كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	2.81	1.142	-1.399	0.167

من نتائج الجدول رقم (17) يتبين الآتي:

قيمة الاختبار الإحصائي لوجود كوادر محاسبية لدى إدارات الجامعات مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة تساوي 1.399- بدلالة إحصائية 0.167 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا ترفض الفرضية الصفرية. ما يعني أنه لا يوجد لدى إدارات الجامعات كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. بمعنى آخر أن الكوادر المحاسبية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة غير مؤهلة لدرجة تمكنها من تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية و البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية البديلة: يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الاختبار الفرضية أعلاه تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم(18) نتائج اختبار حول وجود نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
يوجد لدى إدارات الجامعات نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	2.94	1.120	-0.476	0.635

من نتائج الجدول رقم (18) يتبين الآتي:

قيمة الاختبار الإحصائي لوجود كوادر محاسبية لدى إدارات الجامعات مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة تساوي -0.476 بدلالة إحصائية 0.635 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا ترفض الفرضية الصفرية. ما يعني أنه لا يوجد لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرئيسية: لا تتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ومنها تم صياغة الفرضية الصفرية و البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا تتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية البديلة: تتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

لاختبار الفرضية أعلاه تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (19) نتائج اختبار حول توفر مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
توفر مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.14	0.708	1.653	0.103

من نتائج الجدول رقم (19) يتبين الآتي:

قيمة الاختبار الإحصائي لمدى توفر مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى إدارات الجامعات الليبية العامة تساوي 3.14 بدلالة إحصائية تساوي 0.103 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا ترفض الفرضية الصفرية. ما يعني أنه لا تتوفر مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بإدارات الجامعات الليبية العامة.

الخلاصة

أنشئت الجامعات الليبية العامة منذ 1955م، ثم توالى افتتاحات الكليات تباعاً، حتى أصبح هناك العديد من الجامعات الليبية تخدم المجتمع ككل، حيث تمارس مجموعة من الأنشطة الاجتماعية، كدورات التدريبية وغيرها من الأنشطة التي تسهم من خلالها في توعية المجتمع و تنمية قدراته. ولذلك هدفت هذه الدراسة في اختبار إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة ، وذلك من خلال استخدام حزمة الأساليب الإحصائية، للوصول إلى المعلومات المرجوة.

ولقد تم توزيع الاستبانة على أربع جامعات، جامعة طرابلس ، جامعة الزاوية، جامعة صبراتة، وجامعة غريان، و ذلك لأن إدارات الجامعات الليبية العامة تخضع لقوانين ولوائح موحدة.

ومن خلال اختبار المحاور الخمسة المتمثلة في مدى توفر إدراك المسؤولين لتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، و مدى توفر القوانين والتشريعات التي تلزم بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى توفر نظام محاسبي قادر على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى توفر كوادر محاسبية قادرة على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأيضاً مدى توفر نظام حوافز فعال لتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة، توصلت إلي أنه لا يوجد إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة، وذلك لعدم وجود مقومات لتطبيقها المتمثلة في نظام محاسبي جيد قادر على تطبيقها وكذلك لا يوجد كادر محاسبي كفاء تستطيع إدارات الجامعات من خلاله تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلي ذلك لا يتوفر نظام حوافز فعال لتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة. و الإجابة علي السؤال الرئيس والذي يتمحور حول إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة.

الخاتمة العامة و النتائج و التوصيات و الدراسات المستقبلية المقترحة

أولاً: الخاتمة العامة

ثانياً: النتائج

ثالثاً: التوصيات

رابعاً: الدراسات المستقبلية المقترحة

أولاً: الخاتمة العامة

إن الظروف الاجتماعية المعاصرة فرضت على المشاريع التكيف و الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية لكافة الأطراف ذوي العلاقة بتلك المؤسسات و الشركات، من أجل ضمان الاستمرار في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة أو الشركة.

الأمر الذي أدى إلي أن تمارس عدة جهات الضغط على المشروعات لتوسيع اهتمامها لتشمل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

كما يعد موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة من قبل المنظمات المهنية و الجهات الأكاديمية في الدول الغربية و العربية، وذلك من خلال تطور علم المحاسبة، حيث أصبحت المحاسبة تخدم كل فئات المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعية له.

و حتى يمكن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية عملياً يجب على صانعي القرارات في المؤسسات و الشركات إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ومن ثم النهوض بها و الإفصاح عنها في صورة تقارير .

كما أن للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مجموعة فوائد فهي تزيد احتمالية تحقيق المؤسسات للميزات التنافسية وتحقيق رضا الزبائن، وكذلك تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، كما أن أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة و التي لا تشمل فقط عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية للمؤسسة، إنما تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية التي لها تأثير عن فئات المجتمع.

و لذلك فإن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في المؤسسات العامة، لما لها تأثير على الأنشطة التي تقوم بها تلك المؤسسات، ولكي يمكن تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب وجود مقومات لتطبيقها، من أهمها توافر كوادر محاسبية ونظام محاسبي قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، كما أن القوانين والتشريعات لها دور أساسي في إلزام المؤسسات بتطبيقها.

كما أن المؤسسات العامة تهدف إلي تقديم أفضل الخدمات، فإن الجامعات الليبية العامة فهي من المؤسسات العامة والتي تهدف إلى تقديم الخدمات التعليمية للمجتمع، وكذلك المساهمة

في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع ككل، وتتمثل أهم أنشطتها في ورش العمل، المؤتمرات والأنشطة الثقافية.

لذلك هدفت هذه الرسالة لمعرفة إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة .

وبناءً على ما سبق تم اختبار المحاور الرئيسة للرسالة ،و المتمثلة في (إدراك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، أهمية تطبيقها، القوانين والتشريعات الملزمة بتطبيقها، كوادر محاسبية مؤهلة، نظام محاسبي جيد قادر على تطبيقها، ونظام حوافز فعال لتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية)، كما وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج .

ثانياً: النتائج

(1) لا توجد مقومات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بإدارات الجامعات الليبية العامة، لذا لا يمكن تطبيقها.

(2) هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة، وبهذا فإن المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية العامة يدركون أهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

(3) هناك اتفاق بين أفراد العينة على أن القوانين والتشريعات الليبية تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

(4) لا يتوفر لدى إدارات الجامعات كوادر محاسبية مؤهلة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

(5) لا يتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

(6) لا يتوفر لدى إدارات الجامعات الليبية العامة نظام حوافز فعال لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً: التوصيات

من خلال النتائج السابقة فإنه يمكن إيجاز أهم التوصيات كالتالي:

- 1- يجب توفير مقومات تطبيق المحاسبة الاجتماعية بإدارات الجامعات الليبية العامة، وذلك لإمكانية تطبيقها، حيث إنه إذا توفرت الإمكانيات المتمثلة في (إدراك واضح لأهمية المحاسبة الاجتماعية، نظام محاسبي جيد، كادر محاسبي كفاء، القوانين والتشريعات الإلزامية، نظام حوافز فعال...) يمكن من خلال هذه الإمكانيات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 2- يجب الاهتمام بالكوادر المحاسبية من خلال دورات تدريبية، وورش عمل وندوات ومؤتمرات علمية، وغيرها في مجال المحاسبة الاجتماعية، وذلك لأجل تطوير قدراتهم وإدراكهم لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- 3- يجب على إدارات الجامعات الليبية العامة إيجاد أنظمة جيدة قادرة على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتطويرها، بحيث يكون نظام معلومات اجتماعيا يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة.
- 4- ضرورة إيجاد نظام حوافز فعال، ما يساعد في تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة.

رابعاً: الدراسات المستقبلية المقترحة

- في ضوء التوصيات السابقة يقترح الباحث القيام بالدراسات التالية:
- دراسة كيفية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة واختيار النموذج المحاسبي الذي يتلاءم معها.
 - دراسة إمكانية تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الليبية العامة بمختلف قطاعاتها.
 - دراسة معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الليبية العامة.

قائمة المراجع

المراجع العربية والمحلية:

أولاً: الكتب

- 1- الخفاجي، نعمة عباس. والغالبي، طاهر محسن (2008). قراءات في الفكر الإداري المعاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، الأردن.
- 2- الشيرازي، عباس مهدي (1990). نظرية المحاسبة، دار السلاسل، بدون رقم الطبعة، الكويت.
- 3- الفضل، مؤيد و نور، عبد الناصر. والدغي، علي (2002). المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- مطر، محمد. و السويطي، موسى (2008). التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 5- مطر، محمد. والسويطي، موسى (2012). التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس - الإفصاح، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

ثانياً: الرسائل العلمية

- 1- أبو شيبعة، محمد حسني الرماح (2017). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي الليبي جامعة الزاوية، رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد.
- 2- أبوسمرة، حامد أحمد صالح (2009). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين لأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة.
- 3- أبوهريدي، ياسر سعيد إبراهيم (2017) دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا جامعة الأقصى.
- 4- الإمام، هناء (2018)، إشكالية القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية في البيئة المحاسبية الجزائرية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- 5- احمد، محمد بن عيسى (2010). واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، أكاديمية الليبية الدراسات العليا - مدرسة العلوم الإدارية والمالية، طرابلس ، ليبيا.
- 6- حبيب، خالد صبحي (2011). مدى إدراك المصارف التجارية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة.
- 7- الحسن، بوبكر محمد (2014). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- 8- حنيو، نضال محمد مصطفى (2009). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا - مدرسة العلوم الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا.
- 9- الرحماني، الزهرة (2014). تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 10- الرزي، ديالا جميل (2007) مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في الشركات الصناعية في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، قسم المحاسبة والتمويل.
- 11- رزيق، مراد أبو القاسم علي (2009). الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين الليبيين منه، رسالة ماجستير، أكاديمية الليبية الدراسات العليا - مدرسة العلوم الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا.
- 12- الزامل، سليمان بن عبد الله (2015) مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم المحاسبة.
- 13- سمهود، فتحى (2003) دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، أكاديمية الليبية الدراسات العليا - مدرسة العلوم الإدارية والمالية.

- 14- الشايبي، خالد علي (2006). القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمشروعات الصناعية، رسالة ماجستير، أكاديمية الليبية الدراسات العليا- مدرسة العلوم الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا.
- 15- عودة، إياد محمد (2008) قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- 16- الفحما، فهد راعي (2012). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط - كلية الأعمال.
- 17- قطاطي، نوري علي محمد (2012). الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
- 18- قنبي، رفعت محمد بشير سالم (2009). تقييم فعالية النظام المحاسبي في البلديات في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمهتمين، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- 19- كلاب، يعرب جميل عبد الرزاق (2008). مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك فلسطين المحدود، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، كلية التجارة- قسم المحاسبة والتمويل.
- 20- اللولو، محمد سالم (2009). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة.
- 21- مرتجي، أحمد رمضان أحمد (2007). قياس إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية عماد الدراسات العليا، فلسطين.
- 22- مقدم وهيبه (2014) تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراه في علوم التيسير، كلية الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير، الجزائر.

23- الناكوع، يوسف بشير محمد (2009) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، أكاديمية الليبية الدراسات العليا- مدرسة العلوم الإدارية والمالية، طرابلس، ليبيا.

ثالثاً: الدوريات

- 1- أبو عمارة، مصطفى محمد جمعة (2017). الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.
- 2- جربوع، يوسف محمود (2007) مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، دراسة استكشافية، مجلة الجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، المجلد السابع، العدد الأول.
- 3- جودة، عبد الحكيم مصطفى. و الشيخ، عماد يوسف. و السبوع، سليمان سند (2009). مدي تطبيق محاسبة المسؤولية في الفنادق الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الأردن.
- 4- حبيب، مهند جعفر. و عباس، محمد موسى أحمد (2016). دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية، دراسة ميدانية علي شركتي أسمنت عطبرة وأسمنت السلام، جامعة شندي التقنية.
- 5- رزكار علي، محمد، علي عمر، عبد الكريم، بيشكة (2018)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية في عينة المصارف التجارية في محافظة السلبيانية، مجلة جامعة السلبيانية، المجلد الثاني، العدد الأول.
- 6- محمد، بوصول عبد القادر (2017) التنمية المهنية للقيادات الأكاديمية بالجامعات الليبية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثامن عشر.
- 7- نصير، احمد، مدموم، زكرياء (2019)، مداخل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المشاريع المقاولاتية في ظل التنمية المستدامة، جامعة الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الرابع.
- 8- إبراهيم، محمد المعز. و محمد، رانية نوري الدين عثمان (2016). أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية، دراسة

- ميدانية للشركة السودانية للإتصالات المحدودة، مجلة علمية محكمة عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون.
- 9- الدين، جناي محمد علاء. وبراء، محمد (2016). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة، دراسة ميدانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جامعة حسيبة بن بو علي.
- 10- الربيعي، جبار (2007). عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد العشرون، العدد الثاني.
- 11- الزاملي، علي عبد الحسين هاني (2015). التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة، دراسة استطلاعية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد.
- 12- الساقى، سعدون مهدي. ونور، عبد الناصر (2000). محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.
- 13- السويح، علي محمد. والنعاس، سليمان علي (2017). مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الخامس، العدد خاص (1).
- 14- الصبان، محمد (1987). المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية.
- 15- الغالبي، طاهر محسن منصور. والعامري، صالح مهدي محسن (2002). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 16- القرني، أحمد عبد القادر (2014) معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية، آراء المراجعين الخارجيين والشركات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد العاشر، العدد الثالث.
- 17- المزوغى، عمر مصباح.. والطويل، مختار الهادي (2017). دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية، دراسة تطبيقية بالشركة الليبية للحديد والصلب - مصراته، ليبيا، المجلد الخامس، العدد (1).

- 18- النعميات، سعيد مخلص. وحسين، فارس جميل (2011). دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلو كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون.
- 19- درغام، ماهر موسي. واللولو، محمد سالم. والعريني، بهاء (2015). مدى إمكانية تطبيق محاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الأزهر _ غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني.
- 20- شابون، أبوبكر مفتاح (2015). محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، دراسة تطبيقية لمعرفة مدى إدراك واهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- مصراتة، ليبيا، مجلة جامعة سبها، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.
- 21- عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف (2016) مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة المجمعة - المملكة العربية السعودية، المجلد السابع عشر، العدد الأول.
- 22- عنيزة، حسين هادي. وعلي، ماهر ناجي (2010) تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، دراسة تطبيقية واستطلاعية، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، السنة التاسعة، العدد السادس والعشرون.
- 23- غزوي، حسين عبد الجليل (2010). المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 24- محمد، حميدة محمد عبد المجيد (2012). نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة بنها، السنة (32)، العدد الأول.
- 25- محمد، طرشي. ويخلف، إيمان (2017). الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد الثالث، العدد الخامس.

26- ميده، إبراهيم عمر (2003). نظام محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية واقع وتطلعات، مجلة جامعة دمشق - الأردن، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني.

رابعاً: المؤتمرات و الندوات

1- اقنير، الصديق سالم. وأبوسيف، امحمد عمر. وعويطيل، أبوبكر جمعة (2017) مدى التزام الشركات الليبية العامة بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، دراسة ميدانية على الشركة العامة للكهرباء، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية، الخمس، جامعة المرقب.

2- المساعد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، AICPA ، مجالات الأداء الاجتماعي.

3- محمد، عجيلة. وعبد الرحيم، شنيني (2012). فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال - مفاهيم وأسس، مداخلة ملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر.

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشق البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، منشورات الأمم المتحدة، 2003.

5- نور، عبد الناصر. وشاكر، منير (2000). محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ندوة علمية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.

6- وادي، مدحت فوزي (2016). أثر الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الإعلامية الفلسطينية، ورقة بحثية محكمة، جامعة القدس المفتوحة، المؤتمر العلمي الأول لكلية إدارة المال والأعمال.

7- commission of the European communities, 2001 promoting European Framework For corporate social responsibility. Green paper Industrial Relations and Industrial change, Emploment and social affairs, july.

خامساً: القوانين والقرارات

1- اللائحة رقم (22) لسنة 2008 م ، بشأن تنظيم الهيكل التنظيمي للجامعات الليبية، طرابلس، ليبيا.

2- القانون رقم (12) لعام 2004 م، قانون الأوراق المالية، لسوق فلسطين للأوراق المالية، فلسطين.

سادساً: مواقع على الانترنت

1- <https://accdiscussion.com/acc7454.html>(11: 20 K 18/12/19

2- أهداف المحاسبة الاجتماعية، جمعية المحاسبة الأمريكية

www.AAA.org

3- تطوير التعليم الجامعي في ليبيا: متاح على الرابط

www.libya1.Blogf.Com

4- الجامعات والأكاديمية الليبية متاح على الرابط:

<https://mher.gov.ly>

5- قرار رقم 22 الهيكل التنظيمي : متاح على الرابط:

<https://ju.Edu.ly/legislation>

6- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات: متاح على الرابط:

<https://loopsresearch.Org>

سابعاً: أخرى

1- تقرير المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات،(2016)، واقع التعليم العالي في ليبيا، طرابلس ، ليبيا.

2- وزارة التعليم العالي ، المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية،2012.

ثامناً: المراجع الأجنبية:

- 1- Gray, Rob ‘’ the social Accounting projecat and Accounting Organizetions society accounting society, V 27, Issue 7, 2002.
- 2- Yu lina Hui Ho , 2012,, Preventing Corporate Corruption: The ROloof Corporate Social Responsibility Straegy Internetional Journal Of Businee and Behavioral Sciences VO1 , NO1; January. 2012.
- 3- Rahahleh 2008 ‘mahammadshairigmal‘the extent of socialresponsibility accounting application in the qualified industrial zones in Jordan ‘international management review al-bait university Jordan.
- 4- SrivastavaAmitKamar‘‘GayatriNegi‘‘ Vipul Mishra‘‘Shreddhapandey ‘(2012) ‘CorporateSocial Responsibility: A case Study of TATA Goup ‘Iournal of Business and Management Volume 3 ‘Issue 5 ‘pp 17-27.
- 5- verboven ‘H.(2011) communicating CSR and Business Identity in the chemical Industry Through Mission Slogans. Business Communication Quarterly‘74(4)‘415-431.

الملاحق

الملحق (1)

قائمة بأسماء المحكمين

الدرجة العلمية	الاسم	م
أستاذ مساعد / المحاسبة / الجامعة الزاوية	د. المختار كريمة	1
أستاذ مشارك / المحاسبة / الجامعة صبراته	د. عيسى الغنودي	2
أستاذ مشارك / المحاسبة / الجامعة صبراته	د. سالم عمارة	3
أستاذ مشارك / المحاسبة / الجامعة الزاوية	د. علي موسى	4
أستاذ / المحاسبة / الجامعة صبراته	د. مصطفى فتوحة	5
أستاذ مشارك / المحاسبة / الجامعة صبراته	د. حامد الرك	6

الملحق (2)

استبانة الدراسة

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد/ قسم المحاسبة

أخي الكريم/ أختي الكريمة.....،،،،، المحترم/مة

تحية طيبة وبعد.....،،،،،

أضع بين أيديكم استبانة تتعلق بدراسة تهدف إلى محاولة التعرف على:

إمكانية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات

الليبية العامة

"دراسة استكشافية على الجامعات الليبية العامة"

ويأمل الباحث في الحصول على إجابات تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وذلك من

خلال وضع العلامة (/) أمام الإجابة المناسبة حسب وجهة نظرکم، علما بأن البيانات التي

ستقدمونها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحث

أكرم الشارف الجالي دخان

القسم الأول: بيانات شخصية:

المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه <input type="checkbox"/> غير ذلك حدد.....
التخصص	<input type="checkbox"/> محاسبة <input type="checkbox"/> إداري للأعمال <input type="checkbox"/> اقتصاد <input type="checkbox"/> غير ذلك حدد.....
الوظيفة الحالية	<input type="checkbox"/> كاتب عام <input type="checkbox"/> مدير <input type="checkbox"/> نائب مدير مالي <input type="checkbox"/> موظف بالقسم المالي <input type="checkbox"/> في أذكرها.....
سنوات الخبرة	<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنة <input type="checkbox"/> 5 - 10 سنة <input type="checkbox"/> 10 - 15 سنة <input type="checkbox"/> أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: الرجاء وضع إشارة (/) أمام الإجابة التي تراها مناسبة للأسئلة الآتية:

المحور الأول: إدراك المسؤولين بإدارات الجامعات الليبية لأهمية تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	موافق الي حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
1	يساعد تنفيذ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الجامعات في الحصول علي تسهيلات وحوافز من المجتمع بمختلف مؤسساته وخاصة الحكومية منها.					
2	يتضمن مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع.					
3	يساهم الاهتمام بالنشاط الاجتماعي عند إعداد القوائم المالية في تحسين النتائج ويجعل هذه القوائم أكثر تعبيراً عن الواقع العملي من الناحية الاجتماعية.					
4	لا تتنظر إدارات الجامعات الليبية العامة إلى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها واجب ديني يؤدي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمع.					
5	إن عدم إدراك ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هو أحد أهم عوامل عدم تطبيقها.					
6	إن المسؤولية الاجتماعية لإدارات الجامعات تتجاوز مسؤوليتها كوحدة بل تضمن تفاعل الجامعات مع المجتمع عبر الأنشطة الاجتماعية.					

المحور الثاني: مدى توافر قوانين أو تشريعات تلزم إدارات الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	موافق الي حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
1	وجود قوانين وتشريعات تلزم الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
2	يساهم إصدار القوانين والتشريعات بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
3	هناك تعليمات مهنية تلزم الجامعات الليبية العامة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية					
4	إدارات الجامعات الليبية العامة غير ملزمة بتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إذا ترك الخيار لها.					
5	تلتزم إدارات الجامعات الليبية العامة بالقوانين التي تفرض عليها التزامات اجتماعية.					

المحور الثالث: مدى وجود نظام محاسبي جيد قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في إدارات الجامعات الليبية العامة.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	موافق الي حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
1	النظام المحاسبي المطبق لدي الجامعات الليبية العامة قادر علي تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
2	يوفر النظام المحاسبي لدي الجامعات الليبية العامة التقارير اللازمة عن الأداء الاجتماعي.					
3	يتوفر لدي إدارات الجامعات العامة نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي.					
4	نظام الجامعات الليبية العامة قادرا علي قياس الأداء الاجتماعي.					

المحور الرابع: مدى وجود كوادر محاسبية مؤهلة لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	موافق اليحد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
1	يتوفر لدى الجامعات الليبية العامة كادر محاسبي مؤهل قادر على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.					
2	تهتم إدارة الجامعات الليبية العامة بتتمية خبرات الكادر المتوفر لديها.					
3	تقوم إدارات الجامعات الليبية العامة بتقديم برامج اجتماعية للموظفين خارج نطاق العمل.					
4	تعمل إدارات الجامعات الليبية العامة على تهيئة ظروف عمل مناسبة للموظفين.					
5	توفر إدارات الجامعات الليبية العامة السكن والمواصلات للعاملين لديها.					
6	توفر إدارات الجامعات الليبية العامة التأمين الصحي للعاملين ولعائلاتهم.					

المحور الخامس: مدى وجود نظام حوافز فعال لدى إدارات الجامعات الليبية العامة لتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	موافق الي حد ما	غير موافق بشدة	غير موافق
1	تمنح إدارات الجامعات الليبية العامة حوافز مادية ومعنوية عند وصول الأفراد للأهداف المخطط لها.					
2	تمنح الحوافز بناء على أسس موضوعية وعادلة.					
3	تقوم إدارات الجامعات الليبية العامة بتحفيز المحاسبين على حضور المؤتمرات وورش العمل المهنية والعلمية.					
4	تتبع إدارات الجامعات الليبية العامة سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقيق فرص متساوية للترقية.					
5	يتم إعادة النظر على نحو دوري بنظام الحوافز المعمول به في الجامعات الليبية العامة.					

أى معلومات إضافية
-------------------	----------------------------------

الملحق (3)

مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.690	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.764	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.858	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.926	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.921	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.932	26

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	50	73.5	73.5	73.5
	ماجستير	9	13.2	13.2	86.8
	دكتوراه	2	2.9	2.9	89.7
	دبلوم عالي	7	10.3	10.3	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	43	63.2	63.2	63.2
	إدارة أعمال	8	11.8	11.8	75.0
	اقتصاد	2	2.9	2.9	77.9
	غير ذلك	15	22.1	22.1	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

الوظيفة الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير عام	1	1.5	1.5	1.5
	مدير مالي	7	10.3	10.3	11.8
	موظف بالقسم المالي	56	82.4	82.4	94.1
	أخرى	4	5.9	5.9	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	15	22.1	22.1	22.1
	5-10 سنوات	19	27.9	27.9	50.0
	10-15 سنة	9	13.2	13.2	63.2
	أكثر من 15 سنة	25	36.8	36.8	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
X1	68	3.6471	.87698
X2	68	3.7353	.82168
X3	68	3.7500	.98307
X4	68	3.3824	1.09312
X5	68	3.8824	.90652
X6	68	3.4559	1.16457
X7	68	3.2647	1.16693
X8	68	3.7941	.95509
X9	68	3.1765	1.00656
X10	68	2.8382	1.07357
X11	68	3.2941	1.13373
X12	68	3.0882	.97330
X13	68	3.0882	1.12946
X14	68	2.7941	1.15331
X15	68	2.9853	1.08576
X16	68	3.6618	1.12781
X17	68	2.8971	1.30601
X18	68	2.6176	1.29326
X19	68	2.7941	1.22850
X20	68	2.5000	1.42996
X21	68	2.3676	1.58260
X22	68	2.9706	1.20905
X23	68	2.7794	1.30264
X24	68	2.8676	1.33723
X25	68	3.0147	1.32138
X26	68	3.0441	1.25108
Valid N (listwise)	68		

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	متوسط أهمية تطبيق نظام المحاسبة	متوسط توافر القوانين والتشريعات	متوسط وجود نظام محاسبي جيد	متوسط وجود كوادر محاسبية مؤهلة	متوسط وجود نظام حوافز فعال	المتوسط العام	
N	68	68	68	68	68	68	
^b Normal Parameters ^a	Mean	3.6422	3.2735	2.9890	2.8064	2.9353	3.1420
	Std. Deviation	.56226	.76717	.91059	1.14156	1.12047	.70805
	Absolute	.120	.153	.146	.161	.122	.095
Most Extreme Differences	Positive	.080	.055	.146	.161	.122	.095
	Negative	-.120	-.153	.990	.541	-.108	-.088
Test Statistic	.1294	1.089	.990	.541	.122	.534	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.016 ^c	.000 ^c	.001 ^c	.000 ^c	.014 ^c	.200 ^d	

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

d. This is a lower bound of the true significance.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط أهمية تطبيق نظام المحاسبة	68	3.6422	.56226	.06818
متوسط توافر القوانين والتشريعات	68	3.2735	.76717	.09303
متوسط وجود نظام محاسبي جيد	68	2.9890	.91059	.11042
متوسط وجود كوادر محاسبية مؤهلة	68	2.8064	1.14156	.13843
متوسط وجود نظام حوافز فعال	68	2.9353	1.12047	.13588
المتوسط العام	68	3.1420	.70805	.08586

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط أهمية تطبيق نظام المحاسبة	9.418	67	.000	.64216	.5061	.7783
متوسط توافر القوانين والتشريعات	2.940	67	.004	.27353	.0878	.4592
متوسط وجود نظام محاسبي جيد	-.100	67	.921	-.01103	-.2314	.2094
متوسط وجود كوادر محاسبية مؤهلة	-1.399	67	.167	-.19363	-.4699	.0827
متوسط وجود نظام حوافز فعال	-.476	67	.635	-.06471	-.3359	.2065
المتوسط العام	1.653	67	.103	.14197	-.0294	.3134